البورصة تستعيد زخم الصعود مع انحسار التوتر العسكري

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

ندعم قرارك

عالم المال

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 887

• الأحد 19 ابريل 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

كريم شريف مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية لـ« عالم المال »:

تعزيز الوجود الاقتصادي في أفريقيا أولوية 2026.. ودعم شامل للمستثمرين المصريين

كتبت - علياء حسين :

أكد كريم شريف مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، أن البعد الاقتصادي والتجاري أصبح محورًا رئيسيًا في توجهات السياسة الخارجية المصرية خلال عام ٢٠٢٦، في إطار سعي الدولة لتعزيز حضورها داخل القارة الأفريقية وتوسيع نطاق التعاون مع مختلف الدول.

وأوضح أن وزارة الخارجية تعمل بشكل عملي على دعم القطاع الخاص، من خلال اصطحاب رجال الأعمال والمستثمرين ضمن الزيارات الرسمية التي يقوم بها وزير الخارجية إلى العواصم الأفريقية، إلى جانب تنظيم منتديات أعمال تستهدف فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.

وأشار إلى أن مصر تعتمد على مجموعة من الأدوات لتعزيز حضورها، من بينها القوة الناعمة والمؤسسات التنموية، مثل الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، فضلًا عن برامج بناء القدرات والتدريب التي تستهدف دعم الكوادر الأفريقية، بما يسهم في تعزيز العلاقات طويلة الأمد.

وأضاف أن هناك خطة قائمة على دراسة الأسواق الأفريقية بشكل علمي لتحديد القطاعات الأكثر جدوى، خاصة في مجالات البنية التحتية والزراعة والتكنولوجيا والطاقة، بما يحقق المصالح المشتركة.

ولفت إلى أن أبرز التحديات التي تواجه المستثمر المصري تتمثل في التفاوت التنموي والعوائق الجمركية وبعض التوترات السياسية، مؤكدًا في الوقت ذاته أن الدولة تعمل على طرح مبادرات جديدة لزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري، بما يتناسب مع الإمكانات الكبيرة التي تمتلكها مصر داخل القارة.

تفاصيل الحوار صـ٥

المهندس محمد عطية خبير شؤون الطاقة والغاز:

ترشيد استهلاك الكهرباء يوفر 18 ألف جيجاوات.. ومطالب باستراتيجية وطنية لضمان الأمن الطاقي

كل زيادة 10 دولارات في سعر النفط تضيف عبئًا يفوق مليار دولار

يسري الشرقاوي رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

10 مليارات دولار فرصا استثمارية مطروحة أمام المستثمرين المصريين بأوغندا

الدولار يتراجع بنحو 140 قرشًا خلال أسبوع.. عودة الأجانب لأدوات الدين تدعم تعافي الجنيه

ضغوط على الكيماويات والأسمدة والملابس

ارتفاع أسعار الغاز والوقود يعيد تشكيل خريطة الصناعة محليًا

الحكومة توفر 400 نقطة تجميع بهدف حصد 5 ملايين طن قمح

حاتم رسلان السفير المتجول لدولة جامبيا:

مساع لزيادة الصادرات إلى القارة الأفريقية 50 % والتوسع ضرورة استراتيجية

أكد حاتم رسلان السفير المتجول لدولة جامبيا ورئيس مجلس إدارة شركة يونايتد براذرز للصناعات الهندسية، أن التوجه نحو الأسواق الأفريقية لم يعد خيارًا بل ضرورة استراتيجية أمام المستثمر المصري، في ظل التحولات العالمية في سلاسل الإمداد التي تفتح فرصًا كبيرة لزيادة الصادرات، متوقعًا نموها بنسبة تصل إلى ٥٠٪ خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن المجموعة تعمل على التوسع في غرب أفريقيا من خلال استثمارات صناعية، أبرزها مشروع "سيلتال" في السنغال، والذي يستهدف دعم التصنيع المحلي داخل القارة وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في مجالات الأجهزة المنزلية والتكييف الصحراوي، بما يسهم في نقل الخبرات المصرية وبناء كوادر محلية.

وأشار إلى أن الأسواق الأفريقية، وعلى رأسها ليبيا والسودان وزيمبابوي، تمثل فرصًا واعدة للتوسع، في ظل الطلب المتزايد، مؤكدًا أن الزراعة والسياحة في جامبيا من أكثر القطاعات الجاذبة للاستثمار المستقر، مدعومة بحوافز حكومية وبرامج تمويلية.

وأضاف أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل مفتاحًا رئيسيًا للتوسع في مشروعات البنية التحتية، خاصة مع تطبيق نماذج حديثة مثل PPP، إلى جانب أهمية إنشاء صناديق استثمار متخصصة لدعم التوسع واغتنام الفرص داخل القارة.

ولفت إلى أن التحديات لا تزال قائمة، أبرزها نقص المعلومات عن الأسواق، وارتفاع تكاليف النقل، والتفاوت في البنية التحتية، إلى جانب تأثير سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع الدولار إلى زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة الاعتماد على مكونات مستوردة بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

وشدد على أن الحل يكمن في تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاستيراد، بما يعزز الاستقرار الصناعي، ويدعم قدرة الشركات المصرية على المنافسة، مشيرًا إلى أن الطرح في البورصة أو الدخول في شراكات استراتيجية يظل خيارًا مستقبليًا مرهونًا بتطبيق معايير حوكمة قوية وتوقيت مناسب يحقق قيمة مضافة حقيقية.

تفاصيل الحوار صـ ٨

بنك قناة السويس يوقع بروتوكول تعاون ثلاثي مع «إي هيلث» و «إي أسواق» لدعم التحول الرقمي وإتاحة حلول تمويلية متكاملة في الرعاية الصحية

وقع بنك قناة السويس بروتوكول تعاون ثلاثي مع شركة إي هيلث، الشقيقة لمجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، وشركة إي أسواق «وهي إحدى شركات مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية» بهدف دعم وتطوير قطاع الرعاية الصحية في مصر، من خلال تقديم حلول تمويلية متكاملة تمكن مُقدمي الخدمات الطبية من التوسع وتحديث بنيتهم التحتية، إلى جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

قام بالتوقيع على البروتوكول كل من عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، والمهندس إبراهيم سرحان، رئيس مجلس إدارة مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، بحضور شهاب زيدان، نائب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، وعددًا من القيادات التنفيذية وممثلي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك.

تأتي هذه الشراكة في إطار حرص بنك قناة السويس على توسيع نطاق أعماله في تمويل القطاعات الحيوية، وعلى رأسها قطاع الرعاية الصحية، من خلال إتاحة نماذج تمويل مبتكرة ترتكز على دمج الحلول التكنولوجية، لدعم توجهات الدولة نحو بناء منظومة صحية رقمية متكاملة.

ويمثل هذا التعاون امتدادًا لاستراتيجية بنك قناة السويس التي تستهدف دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية، وتعزيز دوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، بما يتماشى مع توجهات البنك المركزي ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وبموجب هذا التعاون، يتولى بنك قناة السويس دور الشريك التمويلي، بهدف توفير التمويل لمقدمي الرعاية الصحية بينما تقوم شركة إي هيلث بدور مزود الحلول التكنولوجية، وتعمل شركة إي اسواق كقناة تسويقية، عن طريق إتاحة المنصة وفريق المبيعات لاستقطاب العملاء وتقديمهم إلى البنك لاستيفاء الضمانات اللازمة، على أن يتضمن التمويل الممنوح تكلفة اشتراك في منظومة عيادة بلس ويتم سداد تكلفتها مباشرةً إلى إي هيلث بواسطة البنك. بهدف تسهيل وصول المنشآت الطبية إلى التمويل، من خلال منظومة رقمية متطورة تتيح ترشيح العملاء المؤهلين، وتسريع عمليات التقييم والاعتماد.

كما يتضمن التعاون البدء في إجراءات دمج منصة «عيادة بلس»، وهي منصة سحابية متكاملة لإدارة المنشآت الطبية، ضمن باقات التمويل المقدمة، حيث يتم تضمين تكلفة التراخيص ضمن هيكل التمويل، بما يُمكن العملاء من تبني الحلول الرقمية بسهولة ودون أعباء إضافية، بما ينعكس بشكل مباشر على كفاءة الأداء وجودة الخدمات.

وفي هذا السياق، قال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، إن بنك قناة السويس يحرص على توسيع الشراكات الاستراتيجية لدعم القطاعات الحيوية، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يعكس توجه البنك نحو تقديم حلول تمويلية أكثر تكاملاً ومرونة تدعم التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية، بما يُمكن مُقدمي الخدمات الطبية من تطوير أعمالهم وتحسين كفاءة متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدي للتمويل لتشمل دعم تبني التكنولوجيا. ويأتي التعاون مع شركة إي هيلث في إطار رؤيتنا لتقديم قيمة مضافة حقيقية للعملاء، من خلال ربط التمويل بالحلول الرقمية، بما يسهم في رفع كفاءة التشغيل وتحسين جودة الخدمات الصحية.

كما نعمل على توسيع قاعدة عملائنا في هذا القطاع الحيوي من خلال نماذج تمويل مبتكرة تتسم بالمرونة والاستدامة».

وأشار عمر ناصر، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك قناة السويس» «يأتي هذا التعاون في إطار استراتيجية البنك لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجال الطبي، الذي يشهد فرص نمو واعدة.

ونحرص من خلال هذه الشراكة على إتاحة حلول تمويلية مخصصة تلبي احتياجات العيادات والمراكز الطبية، سواء فيما يتعلق بالتوسع أو تحديث المعدات أو التحول إلى الأنظمة الرقمية.

كما يتيح التعاون آلية فعالة للوصول إلى عملاء جدد من خلال شركائنا، مع تسريع إجراءات التمويل وتبسيطها، بما يعزز من قدرة هذه المشروعات على النمو والاستدامة».

ومن جانبه أوضح أكرم رضا، الرئيس التنفيذي لشركة إي هيلث، إن «عيادة بلس» منصة سحابية متكاملة تضع احتياجات الطبيب في صميم تصميمها، حيث تتيح إدارة شاملة للعمليات اليومية، وتوفر أدوات تحليلية تدعم اتخاذ القرار، بما يسهم في تقديم تجربة أفضل للمريض ورفع كفاءة الأداء داخل المنشآت الصحية.

وقال عادل مبارك، الرئيس التنفيذي لشركة إي أسواق مصر: «نحن فخورون بهذه الشراكة مع بنك قناة السويس وشركة إي هيلث لإطلاق حلول تمويلية مبتكرة للقطاع الطبي، بما يعكس رؤية مجموعة إي فاينانس في تمكين القطاعات الحيوية عبر التكنولوجيا. ومن خلال بنيتنا التحتية الرقمية، نسهم في دعم المؤسسات المالية لتقديم خدمات ادخار واقتراض سهلة وفعّالة، بما يساعد مقدمي الرعاية الصحية على النمو والتوسع.

ونؤمن أن «عيادة بلس» تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع الصحي».

الدولار يتراجع بنحو 140 قرشا..

عودة الأجانب لأدوات الدين تدعم تعافي الجنيه

تراجع ملحوظ سجله سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري في البنوك خلال تعاملات الأسبوع الماضي، تزامنًا مع تراجع حدة التوترات الجيوسياسية بشكل مؤقت وبدء المفاوضات بين إيران وأمريكا لإنهاء الحرب، وعودة الأجانب لأدوات الدين الحكومية.

وخسر الدولار نحو ١٤٠ قرشًا، مسجلًا نحو ٥١,٧٣ جنيهًا خلال تعاملات الخميس نهاية الأسبوع، مقابل نحو ٥٣,٢٠ جنيهًا بنهاية الخميس السابق عليه، بحسب بيانات البنوك العاملة في السوق المحلية المصرية.

محمود نجلة:

تدفقات الأجانب وراء انخفاض الدولار

أحمد شوقي:

مرونة سعر الصرف أعادت التوازن للعملة المحلية

ومنذ مارس ٢٠٢٤، أصبح سوق الصرف الأجنبي يخضع بشكل أساسي لعوامل العرض والطلب، ما ساعد على استعادة القدرة التنافسية ودعم تعافي النشاط الاقتصادي.

وعلى صعيد السيناريوهات المستقبلية، توقعت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» ارتفاع سعر الدولار في مصر إلى ٥٥ جنيهًا بنهاية العام المالي الحالي، وإلى ٦٠ جنيهًا بنهاية العام المالي المقبل، ورجحت أن يصل إلى ٦٣ جنيهًا بحلول يونيو ٢٠٢٨ و٦٦ جنيهًا في يونيو ٢٠٢٩.

كما لفتت إلى الضغوط الخارجية، حيث قدّرت خروج نحو ١٠ مليارات دولار من الأموال الساخنة منذ بداية التوترات المرتبطة بإيران، مؤكدة أن تحولات شهية المخاطر العالمية تؤثر بشكل كبير على الأسواق المالية في مصر، كما حدث خلال الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢ عندما خرج نحو ٢٠ مليار دولار.

وترجع هذه الحساسية إلى الوجود الكبير للمستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومية بالعملة المحلية، والتي تراجعت إلى ٢٧,١ مليار دولار في مارس، مقارنة بذروة بلغت ٣٨,١ مليار دولار في يناير.

وتعليقًا على ذلك، قال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة «الأهلي للاستثمارات المالية»، إن سعر الصرف في مصر يخضع لنظام سعر الصرف المرن الذي يتيح للعملة أن تتحرك ارتفاعًا وهبوطًا وفقًا للعرض والطلب.

وأضاف المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة «الأهلي للاستثمارات المالية» أن السوق خلال الأيام الماضية شهد إقبالًا من الأجانب على أدوات الدين الحكومية مع تراجع حدة التوترات الجيوسياسية بشكل مؤقت وبدء المفاوضات بين إيران وأمريكا لإنهاء الحرب.

وشدد نجلة على أن اتجاهات سعر الدولار في المرحلة الحالية تظل مرهونة بتطورات المشهد الإقليمي، حيث إن أي مؤشرات على التهدئة قد تسهم في تراجع السعر بشكل سريع، بينما قد يؤدي استمرار التوترات إلى بقاء الضغوط على الجنيه.

وبدوره، قال أحمد شوقي الخبير المصرفي، إن الاعتماد على سياسة سعر الصرف المرن كان العامل الأبرز وراء تراجع الدولار خلال الفترة الأخيرة، حيث أتاحت هذه الخطوة لقوى العرض والطلب العمل بحرية، مما حفز المستثمرين الأجانب على ضخ استثماراتهم مجددًا وتعزيز السيولة النقدية الأجنبية في السوق.

ولفت شوقي إلى أن انخفاض سعر الدولار أمام الجنيه انعكس بشكل مباشر على تعزيز ثقة المستثمرين، بالتزامن مع عودة التدفقات النقدية إلى أدوات الدين المحلي، وفي مقدمتها السندات وأذون الخزانة.

وأرجع أيضًا تحسن سعر الصرف إلى النظرة المستقرة والإيجابية للتصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات عالمية مثل «ستاندرد آند بورز»، منوهًا أن ارتفاع حجم الاحتياطيات الدولية لتقترب من مستوى ٥٣ مليار دولار، بالتزامن مع زيادة تحويلات المصريين بالخارج، قد ساهم بشكل مباشر في دعم موقف العملة الأجنبية دون حاجة البنك المركزي للتدخل المباشر من خلال الاحتياطي.

يشار إلى أن الجنيه المصري اختتم عام ٢٠٢٥ بأداء قوي، مرتفعًا بنسبة ٦,٧٪ أمام الدولار منذ بداية العام الماضي، بدعم من القفزة القياسية في تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستعادة السيولة في القطاع المصرفي.

وبلغ صافي مشتريات الأجانب في أدوات الدين المحلية عبر السوق المحلية خلال جلسات الأسبوع الماضي نحو ٢,٨ مليار دولار، بحسب بيانات البورصة المصرية.

زياد الحامدي

يسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية

المصرف المتحد يعيد إطلاق منتج «ثمار» لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة

طارق فايد: بناء ثقافة إنتاجية مستدامة وزيادة نسبة المكون المحلي لتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية

انطلاقًا من استراتيجيته الوطنية الهادفة إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أعلن المصرف المتحد عن إعادة إطلاق منتج «ثمار» بحلته الجديدة لتمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات، سواء الصناعية أو التجارية أو الخدمية، دعمًا للتنمية المستدامة وتحفيزًا للاستثمار والإنتاج.

ويتزامن إعادة إطلاق منتج «ثمار» مع الطفرة التي يشهدها قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، إذ تعكس أحدث المؤشرات الصادرة عن البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٥ نموًا استثنائيًا في محافظ تمويل هذا القطاع لدى البنوك، بما يؤكد الزخم المتصاعد والدور المحوري لهذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، صرح طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد ركيزة أساسية في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي المصري نظرًا لمساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي ودوره المحوري في خلق فرص عمل، فضلا عن تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وأكد أن استراتيجية المصرف المتحد ترتكز على توجيه التمويل إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والخدمية والإنتاجية، بما يدعم تعميق التصنيع المحلي ويعزز التكامل بين القطاعات المختلفة عبر تنمية وتعظيم سلاسل التوريد المحلية.

وأوضح فايد أن المرحلة الحالية تتطلب ابتكار المزيد من الحلول التمويلية المرنة التي تتوافق مع معايير الاستدامة الدولية، بما يحقق تمكينًا حقيقيًا لهذا القطاع الواعد، الأمر الذي يدعم الإنتاج المحلي ويرفع الكفاءة التشغيلية ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية على الصعيد الإقليمي والدولي.

وأشار إلى أن منتج «ثمار» يتماشى مع توجهات الدولة في بناء ثقافة إنتاجية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز الشمول المالي وتحفيز بيئة الأعمال، بما يدعم مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف عمرو نصير، نائب العضو المنتدب، أن منتج «ثمار» يستهدف تقديم حزمة متكاملة من الحلول التمويلية المرنة التي تمكن المشروعات الصغيرة من التوسع وتحديث البنية التكنولوجية ودعم تمويل المخزون الاستراتيجي والآلات والمعدات والسيارات التجارية، مع فترات سداد تصل إلى ٥ سنوات وبقيمة تصل إلى ٧ ملايين جنيه.

وأوضح أن المنتج يسهم كذلك في رفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية لتلك المشروعات، بما يعزز قدرتها التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي ويدعم جهود تعميق المكون المحلي عبر القطاعات الإنتاجية والصناعية.

مشاركة مميزة للبنك الزراعي المصري في معرض زهور الربيع

شهد جناح البنك الزراعي المصري، في معرض زهور الربيع إقبالاً كبيراً من الجمهور في أول أيام المعرض، حيث ظهر البنك في هذه النسخة بإطلالة مميزة، تعكس حجم التطوير الذي يشهده البنك حالياً في كافة قطاعاته، ليتمكن من ممارسه دوره كأكبر المؤسسات المصرفية المتخصصة في تنمية وتمويل القطاع الزراعي، والأنشطة والصناعات المرتبطة به، كما يعكس الجناح الصورة الجديدة للبنك التي تتناسب مع تطلعات عملائه، وتلبي كافة احتياجاتهم المصرفية والتمويلية.

يشارك البنك الزراعي المصري راعياً رسمياً للنسخة ٩٣ من معرض زهور الربيع إيمانا من البنك بأهمية المعرض كونه حدثا تراثيا وثقافياً ينتظره المصريون كل عام

وخلال افتتاحه لفعاليات المعرض، قام علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بتفقد جناح البنك، حيث كان في استقباله سامي عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذي للبنك، وميرا يوسف رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي، وأشاد الوزير بجهود البنك الزراعي المصري في دعم وتمويل مختلف قطاعات الإنتاج الزراعي، مؤكداً أهمية دوره في مساندة المزارعين، وحرصه على التواجد الفعال في الفعاليات والتجمعات التي تخدم قطاعًا واسعًا من العاملين في المجال الزراعي.

أعد البنك لزوار جناحه المشارك في المعرض، العديد من المفاجآت والفعاليات تتضمن هدايا وألعاب وأنشطة ترويجية وتفاعلية، ما يجعل من زيارة جناح البنك تجربة ثرية، فضلاً عن تعريفهم بالخدمات المصرفية والتمويلية التي يقدمها البنك لكافة عملائه.

وتزامناً مع الاحتفال بفعاليات باليوم العربي للشمول المالي، يقوم موظفي البنك بفتح الحسابات لجمهور المعرض بدون مصاريف وبدون حد أدنى بالبطاقة الشخصية فقط، ومنحهم بطاقات ميزة مسبقة الدفع مجاناً فضلا عن تفعيل محفظة الزراعي الإلكترونية.

جدير بالذكر أن هذه المشاركة تأتي امتداداً لمشاركة البنك في النسخة ٩٢ من معرض الزهور، بما يعكس حرصه المستمر على التواجد الفعّال في كبرى الفعاليات الزراعية، وتعزيز دوره كشريك رئيسي في دعم وتنمية القطاع الزراعي في مصر، حيث يعتبر المعرض فعاليةً مهمة لنشر ثقافة التشجير والحفاظ على البيئة، فضلاً عن دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

لتمويل إنشاء مصنع سيارات..

بنك مصر يمنح «ماك لتصنيع وسائل النقل» تسهيلاً ائتمانيًا بقيمة 2.7 مليار جنيه

في إطار دوره الرائد في دعم الاقتصاد القومي وتعزيز قطاع الصناعة، وقع بنك مصر عقد قرض متوسط الأجل لصالح شركة ماك لتصنيع وسائل النقل التابعة لمجموعة المنصور للسيارات بقيمة ٢,٧ مليار جنيه لتمويل مشروع إنشاء مصنع لتجميع السيارات، وقد قام هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر بتوقيع العقد مع أنكوش أرورا الرئيس التنفيذي لمجموعة المنصور للسيارات، وذلك بحضور عمرو النقلي - نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وعمرو دمرداش رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، وهشام أبو الدهب رئيس القطاع المالي لمجموعة المنصور للسيارات والمهندس طارق عطا نائب رئيس مجلس الإدارة لقطاع التصنيع بمجموعة المنصور و المهندس وائل عمار الرئيس التنفيذي لشركة ماك لتصنيع وسائل النقل ونخبة متميزة من قيادات البنك والشركة.

ويقع المشروع بمدينة ٦ أكتوبر الجديدة بالقرب من ميناء أكتوبر الجاف، على مساحة تبلغ نحو ١٢٦ ألف متر مربع، ويهدف المشروع إلى تأسيس مجمع صناعي متكامل لتجميع مختلف فئات المركبات، بما في ذلك سيارات السيدان، والسيارات الرياضية متعددة الاستخدامات (SUV)، والميكروباص.

وقد صُمم المصنع ببنية تحتية مرنة وتقنيات متطورة تتيح تصنيع وتجميع المحركات التقليدية (الاحتراق الداخلي) ومحركات الطاقة الجديدة، مما يضمن مواكبة التحول العالمي نحو النقل المستدام

ومن المخطط أن تصل الطاقة الإنتاجية القصوى للمصنع في المرحلة الأولى إلى نحو ٥٠ ألف مركبة سنويًا ومن المستهدف الانتهاء من إنشاء المصنع خلال عام ٢٠٢٦، على أن يبدأ التشغيل الفعلي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٧ وتبلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع تصل الى ١٥٠ مليون دولار امريكي.

وأكد هشام عكاشه الرئيس التنفيذي لبنك مصر على أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به بنك مصر في دعم الاقتصاد القومي في شتى المجالات والقطاعات، وخاصة أن صناعة السيارات في مصر تشهد تحركات جادة من أجل التوسع في الإنتاج المحلي لخفض فاتورة الاستيراد، وأن قيام بنك مصر بهذا التمويل يعد استكمالا لدوره الرائد في دعم الاقتصاد المصري خاصة وأن صناعة السيارات من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المصري؛ وذلك لارتباطها بمجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة الوسيطة والصناعات المكملة والتي يحرص البنك على تمويلها لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصصات بما يخدم بشكل عملي خطط التنمية، هذا ويحرص بنك مصر على تقديم الخدمات التمويلية بما يتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء، حيث يعمل البنك دائما كمحفز للتنمية الوطنية والاستراتيجية، لإيمانه بالاستدامة والتطوير المستمر.

كما أشار عمرو النقلي نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر إلى حرص البنك على التوسع في تمويل المشروعات الحيوية، مثل تمويل صناعة السيارات باستحداث طرق عمل مرنة وبما يتفق مع السياسة الائتمانية لبنك مصر، مؤكدًا أن البنك يحرص على تقديم حلول تمويلية متكاملة تسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وزيادة تنافسية المنتج المحلي، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد المصري والتنمية المستدامة.

هذا وقد صرح أنكوش أرورا، الرئيس التنفيذي لمجموعة المنصور للسيارات، بأن استثمار المجموعة في مصنع "ماك" (MAC) لتصنيع وسائل النقل يأتي تجسيداً لثقة المساهمين في الرعاية الاستثنائية التي توليها الدولة لقطاع السيارات، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠. وأكد أرورا أن المصنع شُيّد وفقاً لأحدث النظم التقنية العالمية، مع الالتزام الصارم بمعايير الاستدامة والبيئة الخضراء، ووضع أمن وسلامة العاملين على رأس الأولويات. ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع الضخم في خلق نحو ١٠,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، و قد أكد على ثقة مجموعة المنصور للسيارات في الجهاز المصرفي المصري متمثلة في بنك مصر في التعاون المشترك و دعمه المستمر لمجموعة المنصور للنهوض بالصناعة.

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د.أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

البورصة تستعيد زخم الصعود مع انحسار التوتر العسكري

..والمؤشر الرئيسي يتجاوز 51 ألف نقطة

فـي ظـل مشـهد اقتصـادي وجيوسياسـي بالـغ التعقيـد، تتقاطـع فيـه تداعيـات الحـرب والتوتـرات الإقليميـة مـع تحـركات أسـعار الطاقـة والـدولار، تواصـل البورصـة المصريـة تفاعلهـا مـع سلسـلة مـن الصدمـات الخارجيـة التـي أعـادت تشـكيل خريطـة الأداء القطاعـي داخـل السـوق، وفرضـت حالـة مـن التذبـذب الحـاد.

وتكشـف تحليـلات خبـراء سـوق المـال عـن إسـهام الضغـوط المرتبطـة بارتفـاع تكاليـف التمويـل، وخـروج جـزء مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة غيـر المباشـرة، إلـى جانـب التأثيـرات المباشـرة علـى قطاعـات حيويـة، مثـل: السـياحة والنقـل والصناعـة كثيفـة الاسـتهلاك للطاقـة، فـي زيـادة الضغـوط علـى المؤشـرات الرئيسـية، فـي مقابـل اسـتفادة قطاعـات تصديريـة ودفاعيـة مثـل: الأسـمدة والبتروكيماويـات وبعـض الشـركات المرتبطـة بالعملـة الأجنبيـة.

ورغـم حـدة تلـك التحديـات، اسـتعادت البورصـة لغـة الصعـود ومؤشـرها الرئيسـي تجـاوز ٥١ ألـف نقطـة واقتـرب مـن مسـتواه القياسـي خـلال تعامـلات نهايـة الأسـبوع الماضـي.

ويؤكـد الخبـراء أن الاقتصـاد المصـري أظهـر قـدرًا ملحوظًـا مـن المرونـة، مدعومًـا بسياسـات احتوائيـة وإصلاحـات ماليـة ونقديـة سـاعدت فـي الحـد مـن آثـار الصدمـات الخارجيـة، والحفـاظ علـى تـوازن نسـبي فـي مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي، بمـا فـي ذلـك مسـتويات الاحتياطـي الأجنبـي وأداء البنـوك.

وفـي هـذا السـياق، تتزايـد الرهانـات علـى مرحلـة مـا بعـد التهدئـة، حيـث يتوقـع الخبـراء أن يقـود تحسـن المنـاخ الجيوسياسـي وتراجـع الضغـوط التضخميـة وعـودة التدفقـات الاسـتثمارية إلـى إعـادة تشـكيل خريطـة السـوق، بمـا يفتـح المجـال أمـام موجـة تعـافٍ تدريجـي مدفوعـة بـدوران قطاعـي واضـح، مـا يعيـد توجيـه السـيولة نحـو قطاعـات النمـو والاسـتهلاك والعقـارات، مـع بقـاء البورصـة فـي حالـة ترقـب لمسـتهدفات صعوديـة أكثـر طموحًـا خـلال عـام ٢٠٢٦.

راندا حامد:

«سيكولوجية اليقين» أبطأ من وقف إطلاق النار

تـرى راندا حامد، العضـو المنتدب لشـركة عكاظ لإدارة الأصـول، أن التوتـرات الجيوسياسـية في منطقـة الشـرق الأوسـط وتذبـذب سـعر الصرف أعـادا تشـكيل مشـهد السـوق المصـري، ليصبـح أكثـر ارتباطًـا بمخـاوف الحرب وفـرص التحوط، مؤكـدة أن البورصـة المصريـة تتحـرك حاليًـا بـين القلـق والترقـب.

وأوضحـت أن ارتفـاع الـدولار خـلال فتـرة الحرب الأخيـرة كان سـلاحًا ذا حديـن، إذ اسـتفادت منه الشـركات المصـدرة التـي تمتلك إيـرادات دولارية مثل: الأسـمدة والبتروكيماويات، في حين تعرضت الشـركات المسـتوردة لضغـوط علـى هوامـش الربحيـة نتيجـة ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج، مشـيرة إلـى أن التأثيـر الأكبـر تمثـل فـي زيـادة تكلفـة التمويـل وارتفـاع التضخـم، مـا دفـع المسـتثمرين إلـى التحفـظ فـي قراراتهـم الاسـتثمارية.

وأضافـت أن توقـف الحرب لا يعنـي انتهاء التأثير فـورًا، لأن الأسـواق تسـعّر وفـق سـيكولوجية اليقـين، لافتـة إلـى أن المسـتثمر الأجنبـي ينتظـر اسـتقرارًا واضحًـا فـي ملفـات الشـحن والطاقـة والمخاطـر الإقليميـة، وهـو مـا يجعـل الأثـر النفسـي مسـتمرًا، مـع توقـع تعـاف تدريجـي يمتـد حتـى منتصـف الربـع الثانـي مـن عـام ٢٠٢٦.

وفيمـا يتعلـق بـأداء البورصـة، أكـدت أن المؤشـر الرئيسـي يتحـرك حاليًـا فـي نطـاق عرضـي بـين مسـتويات دعـم ومقاومـة فـي ظـل حالـة الحـذر، رغـم قـوة الأساسـيات المحليـة وتوافـر السـيولة، مرجحـة أن أي تراجـع فـي أسـعار الفائـدة مـع انخفـاض التضخـم قـد يدفـع السـيولة للانتقـال مـن أدوات الادخـار إلـى الأسـهم.

وأشـارت إلـى أن القطاعـات الأكثـر تضـررًا مـن الأزمة تشـمل السـياحة والصناعات كثيفة الطاقة والنقـل، إضافـة إلـى الشـركات ذات المديونيـات المرتفعـة، نتيجـة اسـتمرار أسـعار الفائـدة عنـد مسـتويات مرتفعة، وهو ما لم يكن متوقعًا سـابقًا.

وأوضحـت أن بعـض القطاعـات أظهـرت قـدرة أكبـر علـى الصمـود مثـل: السـياحة بفضـل اسـتمرار جاذبيـة مصر كوجهة آمنة، بينما تسـعى الصناعـة والنقـل لتقليـل الاعتمـاد علـى المكـون المسـتورد، مؤكـدة أن الحلـول تعتمـد علـى التكيـف مـع الضغـوط الدولاريـة وتعزيـز الإنتـاج المحلـي.

واختتمـت بـأن القطاعـات الدفاعيـة مثـل: الصحـة والغـذاء والمـواد الأساسـية، إضافـة إلـى التكنولوجيـا الماليـة، تعـد الأكثـر اسـتفادة فـي هـذه المرحلـة، خاصـة الشـركات التـي تحقـق إيـرادات دولاريـة مقابـل تكاليـف محليـة بالجنيـه، متوقعـة اسـتمرار التغيـر فـي خريطـة القطاعـات خـلال ٢٠٢٦، مـع انتقـال السـيولة لاحقًـا نحـو السـياحة والعقـارات والقطاعـات الاسـتهلاكية مـع تحسـن الأوضـاع.

جون لوكا:

الاقتصاد يمتلك مقومات الصمود وفرص قوية للتعافي

وقـال جـون لـوكا، رئيـس مجلـس إدارة شـركة جولـد إيـرا للسـبائك الذهبيـة، إن ارتفـاع سـعر الـدولار انعكـس سـلبًا علـى البورصـة المصريـة فـي المـدى القصيـر، نتيجـة زيـادة تكاليـف الشـركات المسـتوردة مـن خامـات وآلات ومكونـات إنتـاج، وهـو مـا أدى إلـى ضغـط هوامـش الربـح وخـروج جـزء من المسـتثمرين الأجانـب مـن السـوق.

وأوضـح أن مؤشـر EGX٣٠ شـهد تراجعـات ملحوظة خـلال مـارس، متأثـرًا بحالـة الحـذر المسـيطرة على المتعامليـن، حيـث فقـد مسـتويات قـرب ٤٩٠٠٠ نقطة ليغلـق حـول ٤٥٣٢٠ نقطـة، مـع اسـتفادة نسـبية للشـركات المصـدرة وبعـض البنـوك، مقابـل اسـتمرار الضغـوط علـى السـيولة العامـة بالسـوق.

وأضـاف أن التوتـرات الجيوسياسـية خفضـت توقعات صعـود البورصـة، وخلقـت حالـة مـن عـدم اليقـين دفعـت إلـى خـروج سـيولة وتصحيـح فـي أسـعار الأسـهم، متوقعًـا اسـتمرار التذبـذب خـلال الفتـرة المقبلـة، مـع إمكانيـة تحـرك المؤشـر بـين ٤٨ و٥١ ألـف نقطـة حتـى نهايـة ٢٠٢٦ فـي حـال تحسـن الاسـتقرار السياسـي وتراجـع أسـعار الطاقـة.

وأشـار إلـى أن قطاعـات السـياحة والصناعـة التحويليـة والنقـل كانـت الأكثـر تضـررًا مـن ارتفـاع أسـعار الطاقـة، نتيجـة زيـادة تكاليـف التشـغيل واضطـراب سلاسـل الإمـداد، فـي حـين اسـتفادت قطاعـات أخـرى مـن إعـادة توجيـه السـيولة نحـو الأنشـطة المرتبطـة بالطاقـة والتصديـر والإيـرادات الدولاريـة، وعلـى رأسـها شـركات الأسـمدة التـي حققـت مكاسـب قويـة مدعومـة بارتفـاع الأسـعار العالميـة وضعـف العملـة.

وأوضـح أن قطـاع الحديـد والمقـاولات اسـتفاد بشـكل محـدود فقـط، حيـث تحسـنت الإيـرادات بفعـل التضخـم، لكـن الأربـاح ظلـت تحـت ضغـط بسـبب ارتفـاع التكاليـف.

وأضـاف أن الاقتصـاد الكلـي تأثـر بصدمـة الحـرب بعـد فتـرة مـن التحسـن فـي معـدلات النمـو والتضخـم، حيـث أدى ارتفـاع أسـعار الطاقـة والغـذاء، إلـى جانـب خـروج الاسـتثمارات الأجنبيـة قصيـرة الأجـل، إلـى زيـادة التضخـم مجـددًا، مـع اسـتمرار حالـة عـدم اليقيـن بشـأن السياسـة النقديـة.

وفيمـا يتعلـق بارتفـاع أسـعار الكهربـاء والغـاز، أوضـح أن ذلـك ينعكـس علـى زيـادة تكاليـف التشـغيل لجميـع القطاعـات، بينمـا يظـل تأثيـره علـى شـركات الأسـمدة محـدودًا نسـبيًا بسـبب قـوة الطلـب العالمـي والتسـعير بالـدولار، رغـم تحديـات تقليـص إمـدادات الغـاز التـي تؤثـر علـى الطاقـة الإنتاجيـة.

وأكـد أن ارتفـاع سـعر الـدولار يعـد مـن أبـرز العوامـل المؤثـرة فـي أداء البورصـة، إذ يحقـق مكاسـب واضحـة للشـركات ذات الإيـرادات الدولاريـة مثـل الأسـمدة والبتروكيماويـات، كمـا يدفـع بعـض المسـتثمرين إلـى التحـوط عبـر البورصـة، فـي حـين يضغـط علـى الشـركات المسـتوردة وذات المديونيـات الأجنبيـة.

واختتـم بـأن خـروج المسـتثمرين الأجانـب مـن الأسـواق الناشـئة خـلال فتـرات التوتـر يزيـد الضغـوط البيعيـة علـى السـوق، رغـم قـوة الأساسـيات الاقتصاديـة للسـوق المصـري علـى المـدى المتوسـط.

ياسر شاهين:

نحن على أعتاب موجة ارتفاع جديدة

قـال ياسـر شـاهين، العضـو المنتـدب لشـركة بـرايم القابضـة، إن الحديـث عـن مسـتويات قياسـية جديـدة فـي البورصـة لـم يعـد مجـرد توقعـات، بعـد أن نجـح المؤشـر الرئيسـي EGX٣٠ فـي تجـاوز حاجـز الـ٥٠ ألـف نقطـة لأول مـرة فـي تاريخـه خـلال عـام ٢٠٢٦، مشـيرًا إلـى أن الهدنـة التـي اسـتمرت لمـدة أسـبوعين بـين إيـران وأمريكا سـاهمت فـي دعـم السـوق بسـيولة قويـة، إلـى جانـب تحسـن مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي.

وأوضـح أن المؤشـر الرئيسـي قـد يصـل إلـى مسـتوى ٥٣ ألـف نقطـة، بشـرط اسـتمرار تدفقـات السـيولة المحليـة، ودخـول الاسـتثمارات الأجنبيـة، واسـتقرار سـعر الصرف، ونجـاح برنامـج الطروحـات الحكوميـة، مضيفًـا أنـه فـي حـال تحقـق هـذه العوامـل فمـن المتوقـع أن يكسـر المؤشـر حاجـز ٥٣ ألـف نقطـة سـريعًا، خاصـة بعـد اختـراق مسـتوى ٥٠ ألـف نقطـة، وهـو مـا حـدث بالفعـل خـلال الثلاث جلسـات الماضيـة، حيـث ارتفـع المؤشـر من مسـتوى ٤٧ ألـف نقطـة وتمكـن من تجـاوز هـذا الحاجـز.

عبد الله فراج:

EGX70 مرشح لاختراق قمة 14100 نقطة

قـال عبـد الله فـراج، مديـر قسـم التحليـل الفنـي بشـركة تايكون لتداول الأوراق الماليـة، إن المؤشـر الرئيسـي للبورصـة فـي طريقـه لاختـراق مسـتوى ٥٣ ألـف نقطـة، مشـيرًا إلـى أنـه شـهد ارتفاعًـا قويًـا بنسـبة تقـارب ٢٪.

وأشـار إلـى أن مؤشـر EGX٧٠ بـدأ فـي اختبـار مقاومـة القمـة التاريخيـة عنـد مسـتويات ١٣١٠٠ إلـى ١٣٢٢٥ نقطـة، ومـع تأكيـد اختراقهـا لأعلـى يسـتهدف مسـتويات ١٣٦٢٠ نقطـة ثـم ١٣٨٨٠ نقطـة يليهـا ١٤١٠٠ نقطـة، لافتًـا إلـى أنـه فـي حـال حـدوث جنـي أربـاح فإنهـا سـتكون حركـة تصحيحيـة يتجـه خلالهـا المؤشـر إلـى مسـتويات الدعـم عنـد ١٢٨٥٥ نقطـة ثـم ١٢٤٥٥ نقطـة يليهـا ١٢١٥٥ نقطـة.

وأوضـح أن مؤشـر EGX١٠٠ اسـتطاع تحقيـق قمـة تاريخيـة جديـدة، ليغلـق عنـد مسـتوى ١٨٣٩٥ نقطـة ويسـجل قمـة عنـد ١٨٤٣٨ نقطـة، وهـو مـا يعـد إشـارة إيجابيـة علـى المـدى القصيـر والمتوسـط، كمـا يمثـل دعمًـا لباقـي المؤشـرات.

أحمد جمال:

«EGX30» مرشح للصعود إلى 60 ألف نقطة بشرط استمرار الهدوء بالمنطقة

قـال أحمـد جمـال، مديـر كبـار العمـلاء بشـركة برايم القابضـة، إن المؤشـر الرئيسـي للبورصـة المصريـة EGX٣٠ يمتلـك فرصـة قويـة للصعـود قـد تصـل إلـى مسـتوى ٦٠ ألـف نقطـة، بشـرط تحسـن الأوضـاع الجيوسياسـية وعـودة الهـدوء إلـى المنطقـة، مؤكـدًا أن السـوق يتأثـر بشـكل مباشـر بحالـة الاسـتقرار السياسـي الإقليمـي، مشـيرًا إلـى أن حركـة السـوق خـلال الفتـرة الماضيـة تعكـس نمطًـا مشـابهًا لفتـرات اضطـراب سـابقة شـهدتها المنطقـة.

وأضـاف أن تجربـة السـوق بعـد اتفـاق شـرم الشـيخ للسـلام فـي غـزة فـي أكتوبـر ٢٠٢٥ توضـح طبيعـة التفاعـل مـع الأحـداث الجيوسياسـية، حيـث شـهدت البورصـة تحـركات عرضيـة بـين ٣٤٠٠٠ و٣٦٥٠٠ نقطـة قبـل الاتفـاق، ثـم انطلقـت بعدهـا إلـى مسـتوى ٤٢٠٠٠ نقطـة بنهايـة ٢٠٢٥، مـع دخـول سـيولة أجنبيـة رفعـت المؤشـر إلـى ٥٣٠٠٠ نقطـة خـلال أوائـل ٢٠٢٦.

وأكـد أن السـيناريو الحالـي يعكـس حالـة مـن "الكبـت السـوقي"، حيـث قـد يـؤدي أي انفراجـة سياسـية أو هـدوء فـي التوتـرات إلـى اختـراق مسـتويات ٥٢٠٠٠ نقطـة .

وفـي المقابـل، أوضـح أنـه حـال اسـتمرار التوتـرات قـد يبقـي المؤشـر فـي نطـاق عرضـي بـين ٤٥٠٠٠ و٤٨٠٠٠ نقطـة، بينمـا يمثـل مسـتوى ٤٤٥٨٧ نقطـة منطقـة إيقـاف الخسـائر فـي حـال تصاعـد الأوضـاع الجيوسياسـية.

وأشـار إلـى أن قطاعـات السـياحة والصناعـة والنقـل كانـت الأكثـر تضـررًا مـن ارتفـاع أسـعار الطاقـة الناتـج عـن الحـرب، نتيجـة زيـادة تكاليـف التشـغيل واضطـراب سلاسـل الإمـداد، فـي حـين اسـتفادت قطاعـات أخـرى مـن إعـادة توجيـه السـيولة نحـو الأنشـطة المرتبطـة بالطاقـة والتصديـر والإيـرادات الدولاريـة، وعلـى رأسـها شـركات الأسـمدة التـي حققـت مكاسـب قويـة مدعومـة بارتفـاع الأسـعار العالميـة وضعـف العملـة.

وأوضـح أن قطـاع الحديـد والمقـاولات اسـتفاد بشـكل محـدود فقـط، حيـث تحسـنت الإيـرادات بفعـل التضخـم، لكـن الأربـاح ظلـت تحـت ضغـط بسـبب ارتفـاع التكاليـف.

وأضـاف أن الاقتصـاد الكلـي تأثـر بصدمـة الحـرب بعـد فتـرة مـن التحسـن فـي معـدلات النمـو والتضخـم، حيـث أدى ارتفـاع أسـعار الطاقـة والغـذاء، إلـى جانـب خـروج الاسـتثمارات الأجنبيـة قصيـرة الأجـل، إلـى زيـادة التضخـم مجـددًا، مـع اسـتمرار حالـة عـدم اليقيـن بشـأن السياسـة النقديـة.

وفيمـا يتعلـق بارتفـاع أسـعار الكهربـاء والغـاز، أوضـح أن ذلـك ينعكـس علـى زيـادة تكاليـف التشـغيل لجميـع القطاعـات، بينمـا يظـل تأثيـره علـى شـركات الأسـمدة محـدودًا نسـبيًا بسـبب قـوة الطلـب العالمـي والتسـعير بالـدولار، رغـم تحديـات تقليـص إمـدادات الغـاز التـي تؤثـر علـى الطاقـة الإنتاجيـة.

وأكـد أن ارتفـاع سـعر الـدولار يعـد مـن أبـرز العوامـل المؤثـرة فـي أداء البورصـة، إذ يحقـق مكاسـب واضحـة للشـركات ذات الإيـرادات الدولاريـة مثـل الأسـمدة والبتروكيماويـات، كمـا يدفـع بعـض المسـتثمرين إلـى التحـوط عبـر البورصـة، فـي حـين يضغـط علـى الشـركات المسـتوردة وذات المديونيـات الأجنبيـة.

واختتـم بـأن خـروج المسـتثمرين الأجانـب مـن الأسـواق الناشـئة خـلال فتـرات التوتـر يزيـد الضغـوط البيعيـة علـى السـوق، رغـم قـوة الأساسـيات الاقتصاديـة للسـوق المصـري علـى المـدى المتوسـط.

عزت بطران:

برامج الطروحات الحكومية تعود مع التحسن التدريجي لمؤشرات الاقتصاد

قـال عـزت البطـران، العضـو المنتـدب لشـركة بـوك كيبـرز للاسـتثمارات الماليـة والخبيـر المالـي، إن الحـرب الإيرانيـة الأمريكيـة كان لهـا تأثيـر مباشـر علـى معـدلات النمـو الاقتصـادي عالميًـا ومحليًـا، نتيجـة ارتفـاع تكاليـف الطاقـة ومـا تبعـه مـن زيـادة فـي معـدلات التضخـم، إلـى جانـب الضغـوط التـي تعرضـت لهـا العملـة المحليـة وتراجـع تدفقـات النقـد الأجنبـي وخـروج الأمـوال السـاخنة، بمـا انعكـس سـلبًا علـى ميـزان المدفوعـات.

وأوضـح أن قطاعـات حيويـة مثـل: السـياحة والصناعـة التحويليـة تأثـرت بشـكل واضـح خـلال فتـرة الحـرب، مشـيرًا إلـى أن توقيـت الهدنـة بـين إيـران وأمريـكا قـد يفتـح المجـال أمـام تحسـن تدريجـي فـي أداء الأسـواق، مـع توقعـات بعـودة المؤشـر الرئيسـي للبورصـة المصريـة EGX٣٠ إلـى الصعـود وصـولا إلـى مسـتوى ٥٢٠٠٠ نقطـة.

وأضـاف أن تأثيـر ارتفـاع سـعر الـدولار علـى البورصـة يظـل متباينًـا بـين القطاعـات، حيـث تسـتفيد الشـركات المصـدرة والشـركات التـي تحقـق إيـرادات دولاريـة مـن ارتفـاع سـعر الصرف عبـر زيـادة قيمـة إيراداتهـا بالجنيـه المصـري، بينمـا تتعـرض قطاعـات أخـرى مثـل البنـوك والعقـارات والتشـييد والبنـاء لضغـوط نتيجـة ارتفـاع تكلفـة تدبيـر العملـة الأجنبيـة.

وأشـار إلـى أن ارتفـاع الـدولار قـد يدفـع شـريحة مـن المسـتثمرين المحلييـن إلـى التوجـه نحـو البورصـة كأداة للحفـاظ علـى قيمـة أموالهـم، معتبـرًا ذلـك عامـل دعـم محتمـل للسـيولة داخـل السـوق.

وفيمـا يتعلـق بأزمـة الطاقـة، أوضـح أن الدولـة اتجهـت إلـى عـدد مـن الحلـول، مـن بينهـا ترشـيد الاسـتهلاك، وتشـجيع النقـل العـام، والتوسـع فـي مشـروعات الطاقـة المتجـددة، إلـى جانـب تعزيـز إنتـاج الغـاز المحلـي من حقـول البحـر المتوسـط.

وأكـد أن القطاعـات التصديريـة وعلـى رأسـها شـركات الأسـمدة النيتروجينيـة والفوسـفاتية تُعـد مـن أبـرز المسـتفيدين مـن الأوضـاع الحاليـة، رغـم ارتفـاع تكلفـة التشـغيل، وذلـك بدعـم مـن زيـادة الأسـعار العالميـة وتراجـع قيمـة العملـة المحليـة، ممـا عـزز نتائجهـا الماليـة.

واختتـم بـأن رفـع أسـعار الطاقـة وتقليـل إمـدادات الغـاز لمصانـع الأسـمدة أدى إلـى ضغـوط وتذبـذب علـى أسـهم القطـاع، إلا أن التأثيـر ظـل متوازنًـا نسـبيًا بفضـل قـوة الإيـرادات الدولاريـة، مـع توقـع اسـتمرار التأثيـرات علـى المـدى المتوسـط إذا اسـتمرت الظـروف الحاليـة.

ماجي سليم:

السيولة تتجاوز 8.7 مليار جنيه

قالـت ماجـي سـليم، خبيـرة أسـواق المـال، إن المؤشـرات الرئيسـية للبورصـة المصريـة ارتفعـت بعـد إجـازات الربيـع، بدعـم مـن نشـاط ملحـوظ لصناديـق الاسـتثمار والمؤسسـات بمختلـف فئاتهـا، ممـا أظهـر قـوة شـرائية انتقائيـة علـى الأسـهم القياديـة، لينهـي المؤشـر الرئيسـي تداولاتـه متجاوزًا حاجـز الـ٥٠ ألـف نقطـة بارتفـاع يقـارب ٢٪.

وأضافـت أن مؤشـر الأسـهم الصغيـرة والمتوسـطة تبـع الاتجـاه الصاعـد، لينهـي تداولاتـه متجاوزًا مسـتوى ١٣١٠٠ نقطـة، مدعومًـا بنشـاط واضـح للمؤسسـات وصناديـق الاسـتثمار علـى معظـم الأسـهم القياديـة، وهـو مـا انعكـس فـي ارتفـاع أحجـام التـداول التـي تجـاوزت ٨,٧ مليـار جنيـه.

وأوضحـت اسـتمرار النظـرة التفاؤليـة لأداء سـوق المـال المصـري، الـذي اسـتوعب بشـكل مبدئـي ارتفـاع معـدلات التضخـم الناتجـة عـن زيـادة أسـعار المحروقـات، ليبـدأ موجـة سـعرية صاعـدة قـد تعيـد اختبـار مسـتويات المقاومـة الرئيسـية للمؤشـرات، مـع اسـتمرار الأداء المتبايـن للأسـهم الصغيـرة والمتوسـطة.

وأشـارت إلـى أن المؤشـر الرئيسـي يواجـه مقاومـة عنـد مسـتويات ٥٠٢٥٠ إلـى ٥٠٥٠٠ نقطـة، بينمـا يقـع الدعـم عنـد ٤٩٥٠٠، فـي حـين يواجـه مؤشـر الأسـهم الصغيـرة والمتوسـطة مقاومـة عنـد ١٣٢٠٠ ثـم ١٣٣٥٠ نقطـة، مـع دعـم عنـد ١٣٠٠٠ ثـم ١٢٨٥٠ نقطـة.

ونصحـت بالاسـتمرار فـي المتاجـرة بـين مسـتويات الدعـم والمقاومـة للأسـهم النشـطة، مـع الاحتفـاظ بجـزء مـن السـيولة داخـل المحافـظ الاسـتثمارية قـد يتجـاوز ثلـث المحفظـة، تحسـبًا لأي ارتـدادات محتملـة خـلال النصـف الثانـي مـن الشـهر الجاري.

مينا رفيق:

تخارج الأموال الساخنة يضغط على العملة المحلية

أكـد مينـا رفيـق، خبيـر أسـواق المـال، أن البورصـة المصريـة تأثـرت بالتوتـرات الجيوسياسـية بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإيـران، والتـي أدت إلـى تخـارج بعـض الأمـوال السـاخنة مـن أدوات الديـن المحليـة، مـا شـكل ضغطـا علـى العملـة المحليـة، بجانـب تراجـع إيـرادات السـياحة، وتأثـر إيـرادات قنـاة السـويس نتيجـة التوتـرات بالمنطقـة.

وأشـار إلـى أن هـذه الأزمـات ترافقـت مـع غلـق مضيـق هرمـز، والـذي أثـر سـلبًا علـى تراجـع الإمـدادات وارتفـاع أسـعار الطاقـة، حيـث تجـاوز سـعر برميـل النفـط حاجـز ١٠٠ دولار، ممـا أدى إلـى اتجـاه الحكومـة إلـى رفـع أسـعار الوقـود والكهربـاء، بجانـب اتخـاذ إجـراءات اسـتثنائية لتخفيـف الاسـتهلاك.

وأوضـح أن كل هـذه العوامـل أدت إلـى زيـادة الضغـوط التضخميـة، والتـي قـد تـؤدي إلـى تراجـع البنـك المركـزي فـي اسـتئناف السياسـة التيسـيرية وخفـض معـدلات الفائـدة، والتـي تؤثـر سـلبًا علـى حجـم الطلـب المحلـي، وقـد تؤثـر أيضًـا علـى شـركات قطـاع الخدمـات الاسـتهلاكية والصناعيـة والشـركات المثقلـة بديـون مرتفعـة، لافتًـا إلـى أنـه علـى الجانـب الآخـر نجـد أن هنـاك شـركات أخـرى قـد تسـتفيد مـن تراجـع العملـة المحليـة بزيـادة حجـم الصـادرات نتيجـة زيـادة قدرتهـا التنافسـية، بجانـب شـركات الطاقـة والبتروكيماويـات، والتـي اسـتفادت بصـورة كبيـرة مـن ارتفـاع أسـعار النفـط واليوريـا.

وأضـاف أنـه بالرغـم مـن هـذه التوتـرات وآثارهـا السـلبية علـى الاقتصـاد والأسـواق الماليـة، إلا أننـا نجـد إدارة جيـدة وسـريعة للمخاطـر هـذه المـرة بعـد تحريـر أسـعار الصـرف، ممـا يحـد مـن الآثـار السـلبية الناجمـة عـن الحـرب، بـل ويسـاعد علـى التعـافي السـريع بعـد انتهـاء هـذه التوتـرات.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

04

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 887

• الأحد 19 ابريل 2026 م

تحررها
مى أبو المجد

سنابل الخير

الذهب الأصفر يتدفق إلى الصوامع.. ومصر تستهدف 5 ملايين طن قمح محلي

الحكومة توفر 400 نقطة تجميع وصرف المستحقات خلال 48 ساعة

مع بداية موسم توريد القمح المحلي رسميا لعام ٢٠٢٦، تدخل مصر واحدة من أهم مراحلها الزراعية التي تمثل اختبارًا حقيقيًا لجهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الخارج، خاصة في ظل ما يشهده العالم من اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الحبوب عالميًا.

تستقبل صوامع القمح بداية موسم توريد ٢٠٢٦، وسط إقبال كبير من المزارعين على توريد محصولهم، خاصة بعد رفع سعر أردب القمح هذا العام لـ ٢٥٠٠ جنيه، ويستمر تدفق المحصول إلى الصوامع حيث شهدت بعض المناطق التي تأثرت بالتغيرات المناخية نضجًا مبكرًا، خاصة في المناطق القريبة من الظهير الصحراوي، مما أسهم في سرعة نضج القمح وزيادة الإنتاج.

ومنذ اللحظات الأولى لانطلاق موسم الحصاد، أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أن كافة الاستعدادات قد اكتملت على مستوى الجمهورية، سواء من حيث تجهيز الحقول أو إعداد مواقع الاستلام والتخزين، أو توفير الدعم الفني والإرشادي للمزارعين، بما يضمن خروج الموسم بصورة منظمة وخالية من الأزمات.

وزير الزراعة: استراتيجية شاملة لدعم توريد القمح المحلي

من جهته أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الدولة تستهدف خلال الموسم الحالي استلام نحو ٥ ملايين طن من القمح المحلي، وهو رقم طموح يعكس حجم الثقة في قدرات القطاع الزراعي المصري، خاصة بعد الطفرة الكبيرة التي شهدتها المساحات المنزرعة خلال الموسم الحالي.

وأوضح الوزير أن إجمالي المساحة المزروعة بمحصول القمح تجاوز ٣,٧ مليون فدان، بزيادة تُقدر بنحو ٦٠٠ ألف فدان مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مسار التوسع الزراعي، مشيرًا إلى أن هذه الزيادة لم تأتِ من فراغ، بل جاءت نتيجة جهود متواصلة من مراكز البحوث الزراعية والمعاهد التابعة للوزارة، التي عملت على استنباط أصناف جديدة من التقاوي تتميز بارتفاع إنتاجيتها وقدرتها على تحمل الظروف المناخية المختلفة، وهو ما ساهم في رفع متوسط إنتاجية الفدان ليتراوح بين ١٨ و٢٠ أردبا، وهي معدلات تعكس تحسنًا ملحوظًا في كفاءة الإنتاج.

وفي إطار دعم الدولة للفلاح المصري، أوضح الوزير أن سعر توريد القمح المحلي هذا العام تم رفعه ليصل إلى ٢٥٠٠ جنيه للأردب، تنفيذًا لتوجيهات الرئيس، وذلك في محاولة لتشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج والتوريد، وضمان تحقيق عائد اقتصادي مجزٍ لهم ولم يقتصر الدعم على تحديد سعر عادل فقط، بل امتد ليشمل سرعة صرف المستحقات، حيث تم التأكيد على صرف قيمة القمح المورد خلال ٤٨ ساعة كحد أقصى، وهو ما يمثل نقلة مهمة في تحسين العلاقة بين المزارع والدولة.

وزير التموين: نستهدف تجميع ٥ ملايين طن وغرفة عمليات مركزية على مدار الساعة لمتابعة عمليات الاستلام

بدوره أكد وزير التموين والتجارة الداخلية شريف فاروق أن الوزارة وضعت خطة متكاملة لاستقبال القمح المحلي، مشيرًا إلى أن موسم التوريد بدأ رسميًا في ١٥ أبريل ويستمر حتى ١٥ أغسطس المقبل، مع استهداف استلام نحو ٥ ملايين طن من القمح المحلي، موضحًا أن الوزارة أصدرت القرار رقم ٥٨ لسنة ٢٠٢٦ بشأن بدء موسم التوريد، إلى جانب القرار رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢٦ الخاص بتشكيل اللجنة العليا للقمح، والتي تتولى متابعة سير عمليات التوريد والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

وأضاف أن الوزارة قامت بتجهيز أكثر من ٤٠٠ نقطة استلام متنوعة بين صوامع حديثة وشون مطورة ومراكز تجميع، موزعة على مستوى الجمهورية، بهدف تسهيل عملية التوريد على المزارعين وتقليل التكدسات، وضمان انسيابية حركة نقل المحصول من الحقول إلى مواقع التخزين، كما تم تحديد أسعار التوريد وفق درجات النقاوة، حيث بلغ سعر الإردب درجة ٢٣,٥ نحو ٢٥٠٠ جنيه، و٢٤٥٠ جنيهًا لدرجة ٢٣، و٢٤٠٠ جنيه لدرجة ٢٢,٥، وهي أسعار وصفها الوزير بأنها تنافسية ومحفزة مقارنة بالأسعار العالمية.

وفي إطار إحكام السيطرة على منظومة التوريد، أشار الوزير إلى تشكيل غرفة عمليات مركزية تعمل على مدار الساعة بديوان عام الوزارة، إلى جانب غرف عمليات فرعية في جميع مديريات التموين بالمحافظات، لمتابعة سير العمل لحظة بلحظة، والتدخل الفوري في حال ظهور أي معوقات قد تؤثر على انتظام عمليات الاستلام.

البنك الزراعي يوفر ١٨٠ موقعًا للشون والهناجر

أعلن البنك الزراعي المصري عن توفير أكثر من ١٨٠ موقعًا لتسهيل عمليات التوريد في مختلف أنحاء الجمهورية، تشمل هذه المواقع الشون والهناجر ومراكز التجميع، مما يضمن وصول المزارعين إلى نقاط الاستلام بسهولة ودون عناء.

وأوضح البنك أن منظومته الإلكترونية المتكاملة تم تفعيلها لتمكين صرف مستحقات المزارعين في غضون ٤٨ ساعة فقط من توريد المحصول، ويهدف ذلك إلى تسريع السداد وتحفيز المزارعين على توريد كميات أكبر من القمح المحلي.

متحدث الزراعة: رفع إنتاجية الفدان إلى ٢٠ اردبا

وفي السياق ذاته، أكد الدكتور خالد جاد، المتحدث باسم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن رفع أسعار توريد القمح جاء بعد دراسة دقيقة لتكاليف الإنتاج، بما يضمن تحقيق التوازن بين مصلحة المزارع واستقرار السوق المحلية، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تعكس حرص الدولة على دعم الفلاح وتشجيعه على زيادة الإنتاج.

وأضاف أن المساحات المزروعة شهدت زيادة تقدر بنحو ٦٠٠ ألف فدان مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يعزز فرص تحقيق المستهدفات الحكومية من التوريد، موضحًا أن المساحات المزروعة تجاوزت ٣,٧ مليون فدان، مع ارتفاع متوسط إنتاجية الفدان لتتراوح بين ١٨ و٢٠ إردبا، وهذا التقدم جاء نتيجة خطة متكاملة اعتمدت على التوسع في استخدام التقاوي المحسنة عالية الجودة، وذلك من خلال برنامج قومي لإنتاج القمح على تطوير أصناف جديدة عالية الإنتاجية ومتحملة للتغيرات المناخية، من خلال مركز البحوث الزراعية، مؤكدًا أن مصر نجحت بالفعل في إنتاج تقاوي تضاهي أفضل الأصناف العالمية، ويتم تصديرها إلى عدد من الدول، وهو ما يعكس تطور منظومة البحث العلمي الزراعي في البلاد.

كما أشار إلى أن الوزارة تخطط لطرح ٥ أصناف جديدة من القمح خلال العام المقبل، بما يتيح التوسع في زراعة المحصول تحت ظروف بيئية مختلفة، سواء في الأراضي ذات الملوحة المرتفعة أو في المناطق ذات درجات الحرارة العالية، وهو ما يعزز من قدرة مصر على مواجهة التحديات المناخية.

مجلس الوزراء: زيادة تحسّن الإنتاج بفضل الجهود البحثية والتقنيات الحديثة

وفي سياق متصل، نشر مجلس الوزراء بيانًا أكد فيه تحقيق قفزة نوعية في المساحات المنزرعة بمحصول القمح خلال الموسم الحالي، حيث تجاوزت ٣,٧ مليون فدان، بزيادة ٦٠٠ ألف فدان عن الموسم الماضي، مشيرًا إلى أن هذا التوسع جاء مدعومًا بجهود بحثية مكثفة وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة، وهو ما ساهم في رفع إنتاجية الفدان وتحسين جودة المحصول.

وعلى مستوى المحافظات، شهدت الاستعدادات لموسم الحصاد حالة من الزخم الكبير، حيث عملت مديريات الزراعة بالتنسيق مع مديريات التموين على تجهيز مواقع الاستلام والتخزين، وتشكيل لجان ميدانية لمتابعة عمليات الحصاد والتوريد.

الوادي الجديد تورّد ٣٣٦ ألف طن.. وحصاد المنيا يزيد ١٦ ألف فدان

في الوادي الجديد، أكد الدكتور مجد المرسى، وكيل وزارة الزراعة، استمرار توريد القمح بصوامع الخارجة، مشيرًا إلى أن الكميات التي تم توريدها بلغت ٣٣٦٤٢٩ طنًا حتى الآن، فيما تم حصاد نحو ١٠ آلاف فدان من إجمالي المساحة المزروعة التي تصل إلى ٤١٢٧٠٦ فدان، وهو ما يعكس حجم الإنتاج الكبير الذي تشهده المحافظة.

أما في محافظة المنيا، أوضح المهندس محمد عبد الحميد العوايسي، وكيل وزارة الزراعة، أنه تم الانتهاء من الاستعدادات لحصاد ٢٣٢ ألف فدان، بزيادة ١٦ ألف فدان عن العام الماضي، مع تخصيص ٤٢ موقعًا تخزينيًا بطاقة إجمالية تبلغ ٤٦٥ ألفًا و٦٠ طنًا، موزعة بين صوامع حديثة وشون وهناجر ومراكز تجميع مطورة.

الجيزة: زيادة الإنتاجية بمساحة ٢٩,٧٢٥ فدانًا

بينما أكد المهندس خالد أبو العطا، مدير مديرية الزراعة بالجيزة، أن المساحة المزروعة بلغت نحو ٢٩٧٢٥ فدانًا، مع تجهيز ٨ مواقع تخزينية لاستقبال القمح المحلي، إلى جانب مجمع صوامع الضبعة، مشيرًا إلى أن مؤشرات الإنتاج هذا العام مبشرة بزيادة الإنتاجية نتيجة الالتزام بالتوصيات الفنية.

القليوبية تستهدف توريد ٦١ ألف طن

أما في القليوبية، فقد أوضح الدكتور نبيل الششتاوي، وكيل وزارة الزراعة، أن إجمالي المساحة المزروعة بالقمح بلغ ٤١٠٢٥ فدانًا، مع استهداف توريد ٦١ ألفًا و٥٣٧ طنًا، إلى جانب تطبيق تقنيات حديثة مثل الزراعة على المصاطب التي تساهم في ترشيد استهلاك المياه بنسبة تصل إلى ٣٠٪.

«المنوفية» تجهز ١٤ موقعًا لتخزين ١٧٠ ألف طن

وفي المنوفية، أشار المهندس محمد عزت عجور، وكيل وزارة الزراعة، إلى أن المساحة المزروعة بلغت ١٣٠ ألفًا و٢٠٤ أفدنة، مع تجهيز ١٤ موقعًا تخزينيًا بسعة تصل إلى ١٧٠ ألف طن، مؤكدًا بدء عمليات التوريد مع انطلاق الموسم رسميًا.

أسوان ترفع استعداداتها لتخزين القمح وتوشكى مركز التوسع المبكر

شريف فاروق

وفي محافظة أسوان، أكد المهندس محمد أبو الحسن، مدير عام التموين، أن المحافظة رفعت درجة الاستعداد القصوى داخل مواقع التخزين، التي تشمل صوامع وشون وهناجر بطاقة كبيرة، مع إمكانية توجيه كميات إضافية إلى المحافظات المجاورة مثل الأقصر وقنا وسوهاج في حال امتلاء السعات التخزينية، وهو ما يعكس مستوى التنسيق والتكامل بين المحافظات.

كما تبرز مناطق توشكى كواحدة من أهم مناطق التوسع الزراعي الحديثة، حيث انطلقت بها أعمال الحصاد مبكرًا، مدعومة ببنية تحتية قوية تشمل صوامع حديثة بطاقة كبيرة، ما يعزز من قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من الإنتاج.

وفي إطار ضمان وصول القمح المحلي إلى الصوامع دون تسرب، بدأت مديريات الزراعة بالمحافظات في تشكيل لجان للمرور اليومي على مصانع الأعلاف والمطاحن الخاصة، للتأكد من عدم استخدام القمح المحلي في عمليات التصنيع، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين، وإعداد تقارير دورية لمتابعة سير العمل.

الفيوم: زيادة ٢٥ ألف فدان وتجهيز ١٣ موقعًا لاستلام المحصول

بدوره أوضح الدكتور أسامة دياب، مدير مديرية الزراعة بالفيوم، أن إجمالي المساحة المنزرعة بمحصول القمح المحلي في موسم ٢٠٢٦ وفقًا لإحصاءات المديرية بلغ نحو ١٩٠ ألفًا و١٩٠ فدانًا، بزيادة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف فدان مقارنة بالموسم الماضي، وهو ما يعكس استمرار التوسع في زراعة المحصول داخل المحافظة باعتباره أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية التي يعتمد عليها الأمن الغذائي.

وأشار مدير مديرية الزراعة بالفيوم إلى أن هذه الزيادة في المساحات المنزرعة جاءت مدعومة بتطبيق السياسة الصنفية المعتمدة من وزارة الزراعة، والتي تستهدف اختيار الأصناف الأنسب لطبيعة التربة والظروف المناخية داخل المحافظة، بما يضمن تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من وحدة المساحة.

وتشمل السلالات المنزرعة هذا الموسم أصناف بني سويف (٥ و٧)، ومصر (١ و٤)، وسخا (٩٥ و٩٦)، وسدس (١٤ و١٥)، وجيزة (١٧١)، وهي أصناف أثبتت كفاءة عالية في الإنتاج ومقاومة الأمراض والملوحة. وفيما يتعلق بمنظومة الاستلام والتخزين.

وأشار إلى أن المحافظة جهزت هذا العام ١٣ موقعًا تخزينيًا لاستقبال محصول القمح المحلي، موزعة على مختلف المراكز، بما يضمن سهولة عمليات التوريد وتقليل الضغط على نقاط الاستلام وتشمل هذه المواقع ٧ مواقع تخزينية من شون وهناجر تابعة للبنك الزراعي المصري، بإجمالي سعة تخزينية تبلغ نحو ٣٩ ألفًا و٧٦٠ طنًا، إلى جانب ٤ مواقع تخزينية أسمنتية وخرسانية تابعة لشركة مطاحن مصر الوسطى، بسعة تخزينية تصل إلى ٤٢ ألفًا و٦٠٠ طن.

وأضاف أن منظومة التخزين تضم كذلك صوامع قصر الباسل وصوامع طامية التابعة للشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، بإجمالي سعة تخزينية تصل إلى نحو ١٢٠ ألف طن، وهو ما يوفر طاقة استيعابية كبيرة تضمن استقبال الكميات المستهدفة من القمح المحلي دون حدوث تكدسات أو أزمات خلال فترة التوريد.

وأكد أن مديرية الزراعة بالفيوم تعمل بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية على متابعة أعمال الحصاد والتوريد بشكل يومي، وتقديم الدعم الفني والإرشادي للمزارعين، مع التأكيد على الالتزام بالتوصيات الفنية الخاصة بعمليات الحصاد، بما يساهم في تقليل الفاقد ورفع جودة المحصول المورد، في إطار خطة الدولة لتعزيز كفاءة منظومة القمح وتحقيق أعلى استفادة ممكنة من الإنتاج المحلي.

«الشرقية»: تجهيز ٥٦ موقعًا وتوسيع المساحة المنزرعة بـ٢٤ ألف فدان

تستعد محافظة الشرقية لانطلاق موسم توريد القمح المحلي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، والذي يبدأ غدًا ويستمر حتى ١٥ أغسطس المقبل، ضمن خطة الدولة لتأمين احتياجاتها من المحصول الاستراتيجي وتعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب.

وتم الانتهاء من تجهيز ٥٦ موقعًا لاستقبال الأقماح على مستوى المحافظة، تشمل ١٣ صومعة و٤٣ شونة وبانكر، بإجمالي سعة تخزينية تصل إلى نحو ٧٢٥ ألفًا و٦٩٥ طنًا، بما يضمن استيعاب الكميات المستهدفة وتقليل التكدسات خلال موسم التوريد.

وبلغت المساحة المنزرعة بمحصول القمح هذا العام نحو ٣٩٤ ألفًا و٣١٥ فدانًا، بزيادة تُقدر بنحو ٢٤ ألف فدان مقارنة بالعام الماضي، بنسبة نمو تصل إلى ٦,٥٪، وهو ما يعكس استمرار التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية ورفع معدلات الإنتاج.

وشددت المحافظة على تنظيم عمليات نقل وتوريد القمح داخل مواقع الاستلام المعتمدة، مع منع التداول خارجها واتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي مخالفات، إلى جانب سرعة صرف مستحقات الموردين خلال ٤٨ ساعة من التوريد، دعمًا للمزارعين وتحفيزًا لهم على زيادة الإنتاج.

نقيب الفلاحين: إجراءات الحكومة خطوة غير مسبوقة لتعزيز توريد القمح المحلي

على الصعيد ذاته أكد حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لدعم توريد القمح المحلي لهذا الموسم تمثل خطوة استباقية غير مسبوقة، مشيرًا إلى أن تلك السياسات أدت إلى زيادة كبيرة في إقبال المزارعين على زراعة وتوريد القمح، موضحًا أن الحكومة بدأت استعداداتها مبكرًا منذ نوفمبر الماضي، من خلال حزمة من السياسات التي شجعت الفلاحين على التوسع في زراعة المحصول الاستراتيجي الأهم في مصر.

وأشار أبو صدام إلى أن تحديد سعر توريد عادل قبل الزراعة كان من أهم الإجراءات الحكومية، حيث تم الإعلان عن سعر توريد يبلغ ٢٣٥٠ جنيهًا للأردب، ليتم لاحقًا رفعه إلى ٢٥٠٠ جنيه، بعد تغيرات الأسعار العالمية للحبوب، مما شجع المزارعين على زيادة التوريد ورفع مستويات الإنتاج.

كما أكد أن هذا الموسم شهد توسعًا تاريخيًا في المساحات المزروعة من القمح، حيث بلغت نحو ٣,٧ مليون فدان، بزيادة كبيرة عن الأعوام السابقة كما لفت إلى أن الأصناف عالية الإنتاجية أسهمت في رفع إنتاجية الفدان، والتي تصل في بعض الحالات إلى ٢٠ أردبا، مما يساهم في تحقيق إنتاجية إجمالية تصل إلى نحو ٥ ملايين طن.

وأوضح أبو صدام أن إنشاء نحو ٤٠٠ نقطة تجميع على مستوى الجمهورية يعد من الخطوات المهمة التي تسهل عملية التوريد، حيث تمثل هذه النقاط نقاط استلام قريبة من المزارعين، مما يقلل تكاليف النقل ويسهل على الفلاحين توريد المحصول بشكل أسرع، مشيرًا إلى دور الصوامع الحديثة التي أسهمت في تحسين كفاءة التخزين وتقليل الفاقد، بالإضافة إلى رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التوريد.

وأضاف نقيب الفلاحين أن قرار الحكومة بصرف مستحقات المزارعين خلال ٤٨ ساعة فقط بعد التوريد يعد من الخطوات المهمة التي عززت ثقة الفلاحين في الدولة، حيث يضمن لهم سيولة مالية سريعة يمكنهم من خلالها تلبية احتياجاتهم وسداد التزاماتهم دون تأخير.

في ختام تصريحاته، أكد حسين أبو صدام أن موسم توريد القمح ٢٠٢٦ يمثل فرصة حقيقية لتحقيق إنتاجية عالية وضمان توريد كميات كبيرة من القمح المحلي، بما يسهم في تعزيز المخزون الاستراتيجي من القمح في مصر، موكدًا على أن زيادة الإنتاج المحلي من القمح ستسهم بشكل كبير في تقليل فاتورة الاستيراد، مما يعزز استقرار منظومة الأمن الغذائي في البلاد.

الزراعة الأمريكية: مصر تحقق نموًا في إنتاج القمح بنسبة ٦,٥٪ وتستهدف خفض الواردات لـ١٢,٥ مليون طن

تشير التقديرات الصادرة عن وزارة الزراعة الأمريكية إلى أن إنتاج مصر من القمح خلال موسم ٢٠٢٦/٢٠٢٧ قد يصل إلى نحو ٩,٨ مليون طن، بزيادة ٦,٥٪ مقارنة بالموسم السابق، نتيجة التوسع في المساحات المنزرعة وتحسين الإنتاجية، وهو ما قد يساهم في خفض الواردات إلى نحو ١٢,٥ مليون طن.

وفي المجمل، تعكس هذه المؤشرات حجم التحول الذي يشهده قطاع الزراعة في مصر، حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على زيادة المساحات فقط، بل امتد ليشمل تحسين جودة الإنتاج، وتطوير منظومة التخزين، وتعزيز دور البحث العلمي، ودعم المزارعين ماديًا وفنيًا.

ومع استمرار أعمال الحصاد والتوريد خلال الأشهر المقبلة، تظل التحديات قائمة، إلا أن المؤشرات الأولية تؤكد أن موسم القمح ٢٠٢٦ يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدفاته، بما يعزز من قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها من هذا المحصول الاستراتيجي، ويضع مصر على طريق أكثر استقرارًا في ملف الأمن الغذائي.

مدير شؤون المديريات بـ«الزراعة»:

الدولة خصصت 69 مليار جنيه لسداد مستحقات التوريد

أكد الدكتور محمد شطا، مدير الإدارة المركزية لشؤون المديريات بوزارة الزراعة، تخصيص ٦٩ مليار جنيه لصرف مستحقات المزارعين في غضون ٤٨ ساعة فقط من عملية توريد محصول القمح.

وأوضح أن هذا القرار يستهدف تسهيل عملية التوريد، ولتحفيز المزارعين على المشاركة بشكل أكبر، في ظل السعي للوصول بالإنتاج إلى ١٠ ملايين طن قمح، بما يضمن نجاح أضخم المواسم الزراعية، مقارنة بالسنوات الماضية.

وأشار الدكتور شطا إلى أن الكميات المستهدفة من القمح هذا العام تقدر بنحو ٥ ملايين طن، وهو ما يمثل نحو ٥٨٪ من احتياجات القمح، لإنتاج الخبز المدعوم، حيث تنتج مصر نحو ١١٧ مليار رغيف سنويًا، باستخدام ٨,٥ مليون طن من القمح، ما يعكس أهمية التوريد المستمر لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وأكد مدير الإدارة المركزية لشؤون المديريات بوزارة الزراعة أن الحكومة اتخذت تدابير رقابية صارمة لمنع تسريب القمح إلى السوق السوداء، موضحًا أن هذه الإجراءات تشمل منع نقل القمح بين المحافظات دون تصاريح رسمية، إضافة إلى التفتيش المستمر على المصانع والمزارع، للتأكد من التزامهم بالمعايير القانونية، وفرض عقوبات رادعة بحق المخالفين.

ولفت شطا إلى أن وزارة الزراعة توفر المعدات الزراعية، بما في ذلك الحصاد الآلي، بأسعار مناسبة لدعم الإنتاج المحلي، كما أكد أن هذه الإجراءات تأتي في إطار سعي الدولة لتطوير القطاع الزراعي، ورفع كفاءة الإنتاج بما يتماشى مع الاحتياجات الوطنية.

د.محمد شطا

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

السفير كريم شريف مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية لـ« عالم المال »:

البعد الاقتصادي والتجاري محور رئيسي للسياسة الخارجية المصرية خلال 2026

مصر توظف أدوات القوة الناعمة لترسيخ حضورها الاقتصادي في القارة الأفريقية

التفاوت التنموي والعوائق الجمركية أبرز تحديات المستثمر المصري في القارة

أكد السفير كريم شريف، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، أن وزارة الخارجية تدعم عمليا تحركات القطاع الخاص المصري من خلال اصطحاب رجال الأعمال والمستثمرين ضمن زيارات الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية إلى العواصم الأفريقية مع الحرص على تنظيم منتديات أعمال في هذه الدول بما يدعم البعد التجاري والاقتصادي وذلك بالتنسيق مع وزارة الاستثمار.

وأضاف في حواره مع عالم المال أن هناك مشروعات وأفكارا يجري العمل عليها لتعزيز الوجود المصري في القارة خاصة في مجالات البنية التحتية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر والطاقة.

وإلى نص الحوار...

الخارجية المصرية تطرح مبادرات جديدة لزيادة الاستثمارات وتعزيز التبادل التجاري

كيف تدعم وزارة الخارجية عمليًا تحركات القطاع الخاص المصري بعيدا عن الإطار الدبلوماسي التقليدي؟

يمثل البعد الاقتصادي والتجاري أحد المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٦، وفي هذا الإطار لدينا عدة أذرع تنموية داخل القارة الإفريقية، من بينها الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية ومركز القاهرة الدولي لفض وتسوية المنازعات.

في ظل التنافس الدولي داخل إفريقيا ما الأدوات التي تعتمد عليها مصر للحفاظ على حضورها الاقتصادي هناك؟

لدينا الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، والمعهد الدبلوماسي، ومركز القاهرة الدولي لفض وتسوية المنازعات، بالإضافة إلى دور الأزهر الشريف، وتمثل هذه المؤسسات، سواء في إطار القوة الناعمة أو الحضور المصري على الأرض في القارة الإفريقية، أدوات تنموية متكاملة يمكن من خلالها دعم وبناء قدرات الكوادر في الدول الإفريقية. وفي ظل ما تعانيه بعض الدول الإفريقية من نقص في الكفاءات والقدرات البشرية، تنفذ مصر برامج متخصصة لرفع الكفاءة وبناء القدرات بما يسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية والبشرية في تلك الدول، كما نعمل على الإسهام في معالجة بعض التحديات السياسية من خلال آليات فض وتسوية المنازعات، ولا يمكن إغفال الدور المهم الذي تقوم به القوافل الطبية، خاصة تلك التي ينظمها الأزهر الشريف، والتي تحظى بتأثير كبير وملموس في المجتمعات الإفريقية. وتتكامل هذه الجهود مع التحركات الدبلوماسية على أعلى مستوى، سواء من خلال زيارات رئيس الجمهورية أو الزيارات المتبادلة مع الدول الإفريقية، إلى جانب الزيارات التي يقوم بها الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية، بما يعزز من مسارات التعاون والشراكة مع الدول الإفريقية.

ما أبرز التحديات التي ما زالت تواجه المستثمر المصري في السوق الإفريقي؟

تتمثل أبرز التحديات في التفاوت بين مستويات التنمية في الدول الإفريقية، فضلا عن بعض العوائق الجمركية والتوترات السياسية في بعض الدول، وهو ما يدفع المستثمر للتعامل بحذر عند الدخول أو الخروج من هذه الأسواق.

كيف تقيمون استفادة مصر حتى الآن من اتفاقيات التجارة الحرة مع القارة الإفريقية؟

مصر لعبت دورًا محوريًا في إطلاق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي في الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠، ومنذ ذلك الحين تعمل على دفع جهود تفعيل الاتفاقية، وقد ترأست مصر الاجتماع الوزاري للاتفاقية وساهمت في سد العديد من الفجوات التي كانت قائمة في المفاوضات حتى دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وشاركت مصر في تحركات ضمن تجمعات الكوميسا بما ساهم في تحقيق استفادة تتعلق بتقليل العوائق الجمركية، وفيما يتعلق بموضوع أن بعض الدول لديها عقبات في دخول أو خروج العملة، فنحاول أن نعالج هذا الأمر في الفترة المقبلة ونشجع المستثمرين على تحقيق نتائج إيجابية.

دراسة شاملة للأسواق الأفريقية بغرض تحديد أولويات التوسع التجاري والاستثماري

ما الأسواق التي نحتاج إلى تعزيز حضورنا فيها؟

في الواقع جميع الأسواق الإفريقية تتمتع بميزات وفرص واعدة، وبالتالي فإننا في هذه المرحلة نعمل على دراسة الأسواق الإفريقية بشكل علمي وعملي وواقعي بهدف تحديد المجالات الأكثر فائدة وذات الأولوية للتعاون. ولا ينطلق هذا التوجه من منظور تحقيق مصلحة أحادية، وإنما من منطلق تحقيق المصلحة المتبادلة بما يحقق المنفعة للطرفين. وبحسب ما أشار وزير الخارجية، فإن مصر تمتلك إمكانيات وقدرات كبيرة، ومن المهم في هذه المرحلة أن نعتمد على أنفسنا وأن نتوجه إلى بعضنا البعض ونستفيد من الإمكانات والقدرات المتاحة داخل محيطنا الإقليمي بدلًا من الاعتماد على الخارج.

ما الجديد الذي يمكن أن تقدمه الدبلوماسية المصرية ممثلة في وزارة الخارجية للمستثمرين، خاصة فيما يتعلق بزيادة التبادل التجاري في ظل ما أشير إليه من أن حجم التبادل التجاري والاستثماري لا يتجاوز ١,٠٪ رغم الحوافز المقدمة؟

نعمل خلال الفترة المقبلة على الدفع بعدد من المقترحات والأفكار التي يجري صياغتها حاليًا بهدف تعزيز الوجود المصري في الأسواق الخارجية وزيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري المصري خلال المرحلة المقبلة، بما يواكب الإمكانات المتاحة ويفعّل فرص التعاون الاقتصادي بشكل أكبر.

حوار - علياء حسين

ضغوط واسعة على الكيماويات والأسمدة والملابس..

تداعيات الحرب وارتفاع أسعار الغاز والوقود تعيد تشكيل خريطة الصناعة محليًا

ما زالت تداعيات الحرب الأمريكية الإيرانية تلقي بظلالها على القطاعات الصناعية المختلفة، بالإضافة إلى زيادة أسعار الطاقة والكهرباء والغاز الطبيعي، والتي أدت إلى ضغوط إضافية على قطاع الصناعة بشكل عام، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بشكل خاص، بعد زيادة أسعار الوقود لمصانع الأسمدة والمنتجات الكيماوية. ورفعت مصر أسعار الوقود والغاز للمصانع بنسب وصلت إلى ٣٠٪، مما يزيد تكاليف الإنتاج.

هذا الارتفاع يؤثر بشكل مباشر على تنافسية المنتجات الكيماوية ويضغط على هوامش ربح الشركات، في حين تشهد الأسواق العالمية تقلبات حادة في الأسعار، وفقًا لصناع تحدثوا مع «عالم المال».

وزير الصناعة: وصول الغاز لمصانع الأسمدة بـ8.5 دولار لن يؤثر على خطط العمل

غرفة الصناعات الهندسية:

ارتفاع الوقود والكهرباء سيؤدي لإعادة تسعير المنتجات

لتصديري للصناعات الكيماوية:

أسعار الغاز تدعم تنافسية الصادرات رغم ضغوط التكلفة

غرفة الصناعات الكيماوية:

أزمة مضيق هرمز تهدد استقرار سلاسل الإمداد للأسمدة

شعبة الأسمنت:

زيادة السولار تمثل ضغطا على النقل والأسعار

شعبة مواد البناء:

تأثير تحريك أسعار الوقود محدود

شعبة الملابس الجاهزة:

ارتفاع السولار والدولار ينعكس على أسعار الملابس

ويمثل الغاز الطبيعي أهمية قصوى لمصانع الأسمدة الأزوتية، إذ يعد مكونًا رئيسيًا في العملية الإنتاجية ومدخلات الإنتاج، وليس وقودًا للتشغيل فقط، ويمثل تقريبا ٦٠٪ من تكلفة إنتاج طن الأسمدة.

وبحسب تصريحات وزير الصناعة، المهندس خالد هاشم، فإنه تم رفع أسعار الغاز المورد لمصانع الأسمدة إلى ٨,٥ دولار للمليون وحدة حرارية، في ظل زيادة الأسعار العالمية. تصل نسبة الزيادة إلى نحو ٢١٪ مقارنة بالسعر الحالي للغاز المورد لمصانع الأسمدة، والذي يتراوح بين ٧ و٧,٨ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وقال «هاشم» خلال مؤتمر صحفي على هامش زيارته لعدد من مصانع الحديد في السويس والسخنة، إن الوزارة لا تفكر في زيادة أسعار الطاقة الموردة للمصانع بصفة عامة، وأن اتخاذ تلك الخطوة على أي صناعة يكون طبقًا لدراسة علمية وعملية لتأثير تلك الزيادة على الصناعة.

تأتي تحركات أسعار الغاز في ظل التأثير الكبير الناتج عن الحرب الأمريكية الإيرانية وتضرر الدول الخليجية، ما زاد الأعباء المالية على الحكومة المصرية، خاصة فيما يتعلق باستيراد الغاز والنفط. لذلك تتجه الحكومة لرفع أسعار بعض السلع والخدمات، ومنها الغاز، بشكل تدريجي لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة، مع الحفاظ على استقرار القطاع الصناعي المدعوم من القيادة السياسية.

المجلس التصديري للصناعات الكيماوية: سيدعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع ارتفاع الأسعار العالمية للأسمدة.

بدوره، يقول رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية المهندس خالد أبو المكارم، إن أسعار الغاز الموجهة لمصانع الأسمدة تشهد اتجاهًا تصاعديًا بالأسعار العالمية، حيث تعتمد التسعيرة على معادلة مرنة تربط الأسعار المحلية بتحركات الأسواق الدولية، بما يضمن توازنًا بين تكلفة الإنتاج والعوائد التصديرية.

وعن تأثير زيادات الغاز الطبيعي على أسعار الأسمدة محليًا، قال إنه من المتوقع أن يكون له تأثير مزدوج، فعلى مستوى الشركات سيدعم القدرة التنافسية للصادرات المصرية مع ارتفاع الأسعار العالمية للأسمدة، التي سجلت زيادات بلغت ١٣٠ دولارًا للطن لتصل إلى مستويات تتراوح بين ٥٧٥ و٦٥٠ دولارًا عالميًا، فيما ارتفعت أسعار التصدير المصرية بنحو ١٢٥ دولار لتتراوح ما بين ٦١٠ و٦٢٥ دولارًا للطن.

وعلى المستوى المحلي، فمن المرجح أن تشهد أسعار الأسمدة زيادات تدريجية، إلا أن الحكومة تعمل على احتواء التأثير على الفلاحين وضمان توفير الأسمدة بأسعار مناسبة وعادلة للمزارعين لاستقرار توفير الغذاء في السوق المحلية.

وتابع «أبو المكارم» أن اضطرابات الإمدادات العالمية خلقت فجوة في السوق يمكن لمصر استغلالها لزيادة حصتها السوقية، خاصة مع تمتع المنتج المحلي بقدرة تنافسية قوية سواء من حيث الجودة أو السعر، مشددًا على أن الطلب العالمي على الأسمدة يشهد نموًا ملحوظًا خلال الفترة الحالية.

وأشار إلى أن أي زيادة في تكاليف الطاقة تؤثر بشكل مباشر على أسعار المنتجات النهائية، حيث يسعى الصناع وأصحاب المصانع إلى الحفاظ على هوامش الربح وتقليل الخسائر في ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج، مشيرًا إلى أن أي ارتفاع في أسعار الغاز المورد للمصانع بفعل الأزمة العالمية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة تكلفة الإنتاج على المصانع، لينعكس مباشرة على أسعار بيع الأسمدة محليًا.

وأكد رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة أن الفترة المقبلة ستشهد مرونة أكبر في زيادة الصادرات للاستفادة من زيادة الأسعار العالمية، لكن بشرط الحفاظ على التوازن بين احتياجات السوق المحلية وتعظيم العائد من النقد الأجنبي.

وحسب وزارة الزراعة، يحصل المزارعون على حصص موسمية من الأسمدة بأسعار مدعمة، وتقوم وزارة الزراعة بتوزيع هذه الحصص من خلال الجمعيات التعاونية، ومع ذلك وبسبب محدودية الكميات المخصصة من الأسمدة المدعمة، يلجأ العديد من المزارعين إلى شراء كميات إضافية من السوق الحرة لتلبية احتياجاتهم.

وتحتاج مصانع الأسمدة والبتروكيماويات إلى ما بين ٧٠٠ و٧٥٠ مليون قدم مكعب غاز يوميًا للالتزام بخطط زيادة صادراتها بنسبة ١٢٪ في ٢٠٢٦، حسبما أفاد المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

غرفة الصناعات الكيماوية: الغاز الطبيعي يمثل ٧٠٪ من تكلفة إنتاج الأسمدة الأزوتية، ما يجعله العامل الأساسي في هذه الصناعة.

من ناحيته، يقول المهندس شريف الجبلي، رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات المصرية، إن أي اضطرابات في مضيق هرمز سيكون لها تأثير مباشر على سوق الأسمدة عالميًا، نظرًا لأن دول الخليج تمثل نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي للأسمدة الأزوتية.

وأوضح الجبلي أن هناك دولًا مثل السعودية وقطر والإمارات والكويت تعد من كبار المنتجين عالميًا، ما يجعل حركة التصدير عبر المضيق عنصرًا حاسمًا في استقرار الإمدادات، مشيرًا إلى أن أي إغلاق أو تعطل في حركة الملاحة سيؤثر بشكل كبير على سلاسل الإمداد العالمية.

وأشار إلى أن الغاز الطبيعي يمثل ما بين ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من تكلفة إنتاج الأسمدة الأزوتية، ما يجعله العامل الأساسي في هذه الصناعة، مؤكدًا أن توقف إمدادات الغاز في بعض الدول المنتجة مثل قطر قد يؤدي إلى تعطل جزئي في الإنتاج، وليس فقط أزمة لوجستية.

وأضاف أن الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز هي الأكثر قدرة على إنتاج الأسمدة، وهو ما يفسر تمركز هذه الصناعة في مناطق محددة عالميًا.

فيما يتعلق بالسوق المحلية، أكد الجبلي أن مصر في وضع أكثر استقرارًا، نظرًا لأن إنتاجها من الأسمدة الأزوتية يفوق احتياجاتها المحلية.

وأوضح أن الدولة تخصص جزءًا من الإنتاج للسوق المحلي بأسعار مدعمة، حيث يباع الطن لصغار المزارعين بنحو ٦ آلاف جنيه، بينما يطرح الجزء الآخر في السوق الحرة بأسعار تتراوح بين ٢٥ و٢٨ ألف جنيه، وهي لا تزال أقل من الأسعار العالمية.

وأشار إلى أن نحو ٥٣٪ من الإنتاج كان يوجه للتصدير وفق سياسات سابقة، مع وجود مراجعات مستمرة لهذه النسب وفقًا لأسعار الغاز والظروف العالمية.

وتابع أن مصر تمتلك ميزة نسبية في هذا القطاع بفضل توافر الغاز، ما يتيح لها الحفاظ على استقرار السوق المحلية رغم التقلبات العالمية، مع الاستفادة من ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية.

من ناحيته، قال رئيس شعبة الأسمنت باتحاد الصناعات المصرية، أحمد شيرين، إن مصانع الأسمنت لن تتأثر بشكل كبير بزيادة أسعار الغاز، كونها لا تعتمد عليه بشكل رئيسي في الصناعة، كقطاعات الأسمدة والحديد والصلب والكيماويات والسيراميك.

وأضاف شيرين أن مصانع الأسمنت القليلة جدًا تستهلك كميات ضئيلة من الغاز، لذا فمن المستبعد أن تتأثر عناصر التكلفة وأسعار الأسمنت في الأسواق بالزيادة الأخيرة.

وأشار إلى أن الأزمة التي ستواجه قطاع الأسمنت ستكون بعد زيادة أسعار الوقود وخاصة السولار، والتي سترفع تكاليف نقل الأسمنت بنسب كبيرة، متابعًا أن قطاع الأسمنت بادر الفترة الماضية بخفض أسعار منتجاته بشكل ملحوظ، لكن الزيادة المرتقبة في تكاليف النقل قد ترفع أسعار بيع الأسمنت للمستهلك خلال الفترة المقبلة، خاصة أن النقل يستحوذ على حصة كبيرة في هيكل التكلفة.

غرفة الصناعات الهندسية: الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والكهرباء سيكون لها تأثير على القطاعات الاستثمارية المختلفة.

قال المهندس محمد المهندس، رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، إن زيادة أسعار المواد البترولية التي تم إقرارها ستؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات الفترة المقبلة، موضحًا أن زيادات الوقود وأسعار الطاقة للمصانع ستؤثر بشكل مباشر على تكاليف التشغيل والإنتاج، خاصة في الصناعات كثيفة الاعتماد على الوقود ضمن مدخلات الإنتاج، وهو ما سيدفع الشركات إلى إعادة تسعير منتجاتها بما يتوافق مع الضغوط الجديدة على السوق.

وأضاف «المهندس» أن الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود والكهرباء سيكون لها تأثير على القطاعات الاستثمارية المختلفة، لافتًا إلى أن كل المستثمرين والصناع سيبحثون تأثيرها على الاستثمار وكيفية السيطرة عليها ومحاولة تقليلها في الأسعار بقدر المستطاع.

وأشار إلى أن زيادة المواد البترولية والكهرباء بالتأكيد ستؤثر على المنافسة التصديرية للمنتج المصري، لأنه سيرفع من سعر التكلفة النهائية للمنتج، مؤكدًا أن هذا التأثير سيكون ملموسًا على جميع القطاعات الصناعية.

شعبة مواد البناء بغرفة القاهرة: تحريك أسعار البنزين والسولار سيؤثر بشكل طفيف أيضًا على بعض الخامات الأولية مثل الرمل والزلط.

من ناحيته، يقول أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء بغرفة القاهرة، إن ارتفاع أسعار الأسمنت نتيجة ارتفاع سعر الطاقة الكهربائية، مشيرًا إلى أن تكلفة إنتاج الطن ستزيد فقط ٤ جنيهات، في الوقت الذي يتم بيعه بنحو ١٠٠ دولار بزيادة قدرها ٤٠ دولارًا على الأسعار العالمية، التي لا تتلقى أي دعم للطاقة كما في مصر.

وأضاف الزيني أن ارتفاع الأسعار الحالي استجابة لزيادة ضريبة المبيعات من ٢,٥٪ إلى ٥٪ للطن، إضافة إلى أن فرض ٢,٥ دولار على كلطن طفلة بدءًا من يوليو الحالي يجعل من الصعب زيادة الأسعار مرة أخرى في الوقت الحالي، خاصة مع تراجع حجم الطلب بصورة ملحوظة الآن.

وأشار الزيني إلى أن تحريك أسعار البنزين والسولار سيؤثر بشكل طفيف أيضًا على بعض الخامات الأولية مثل الرمل والزلط والسن والطوب، وهي تعتمد بشكل مباشر على عمليات النقل البري لمسافات طويلة، مشددًا على أن هذه الزيادة تبقى محدودة جدًا ولا تبرر أي قفزات في الأسعار مع ارتفاع المعروض.

وذكر «الزيني» أن سوق مواد البناء تشهد استقرارًا نسبيًا في الوقت الحالي مع انتظام حركة البيع والتوريد، لافتًا إلى أن حجم المعروض من الحديد والأسمنت يفوق حجم الطلب، ما ساعد على كبح أي محاولات لرفع الأسعار في الأسابيع الماضية.

شعبة الملابس الجاهزة: ارتفاع أسعار السولار والدولار قد ينعكس على سوق الملابس في الفترة المقبلة.

في سياق متصل، قال خالد فايد، رئيس شعبة الملابس الجاهزة بالغرفة التجارية، إن ارتفاع أسعار السولار والدولار قد ينعكس على سوق الملابس في الفترة المقبلة، لكن تأثيره المباشر على الأسعار لن يكون في الوقت الحالي بالنسبة للسلع الموجودة بالفعل في الأسواق.

وأضاف «فايد» أن الملابس المعروضة حاليًا في المحال التجارية والأسواق تم إنتاجها أو شراؤها بشكل مسبق، وبالتالي لن يتم تعديل أسعارها بشكل مفاجئ بسبب ارتفاع التكاليف الأخيرة، مشيرًا إلى أنه لا يمكن أن يرتفع سعر منتج من يوم لآخر بصورة كبيرة.

وتابع أن التأثير المحتمل قد يظهر لاحقًا في تكاليف النقل والخدمات اللوجستية المرتبطة بتوزيع الملابس، خاصة مع زيادة أسعار السولار، وهو ما قد ينعكس على تكلفة السلع الجديدة التي سيتم طرحها لاحقًا في السوق.

وأشار رئيس شعبة الملابس الجاهزة إلى أن السوق المحلية للملابس تعاني أساسًا من حالة ركود وضعف في المبيعات خلال الموسم الشتوي، رغم العروض والخصومات الكبيرة التي وصلت في بعض الأحيان إلى ٥٠٪ و٧٠٪ خلال فترات الأوكازيون.

ولفت إلى أن حركة البيع الحالية ترتبط بشكل أساسي بالمواسم مثل الأيام الأخيرة من شهر رمضان، حيث يسعى التجار إلى تصريف جزء من المخزون، بينما يظل الأداء العام للسوق ضعيفًا على مدار العام.

وأكد فايد أن التغيرات في الأسعار لا ترتبط بقطاع الملابس فقط، بل تعكس الأوضاع الاقتصادية التي تأثرت بارتفاع الدولار وأسعار الوقود في توقيت متقارب، وهو ما يدفع العديد من القطاعات لإعادة النظر في تكاليفها.

وأشار إلى أن أسعار الملابس ارتفعت خلال الفترة السابقة بنسبة ٦٪ منذ بداية الحرب بين أمريكا وإيران، نظرًا لارتفاع أسعار الشحن والوقود والدولار، متوقعًا أنه إذا طال أمد الحرب قد تتجاوز نسب الزيادة ١٣٪.

أسامة عبد الله

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

المهندس محمد عطية خبير شؤون الطاقة والغاز لـ« عالم المال »:

الإغلاق المبكر للمحال يوفر بين 5 و10 ٪ من الاستهلاك المسائي للكهرباء

كل زيادة 10 دولارات في سعر برميل النفط تضيف عبئًا سنويًا يفوق مليار دولار

الهدنة الأمريكية الإيرانية أدت إلى تراجع مباشر في أسعار النفط بلغ 15 ٪

بعد أيام من إعلان هدنة الحرب الأمريكية الإيرانية، شهدت أسواق النفط تقلبات متسارعة لها انعكاسات مباشرة على قطاع الطاقة في مصر، وقدّم المهندس محمد عطية، الخبير في شؤون الطاقة والغاز، في حواره لـ»عالم المال» تحليلاً لتبعات الهدنة على مستوى السوق العالمية والمحلية، متوقعًا انخفاض فاتورة استيراد البترول والغاز في مصر بنسبة قد تصل إلى ٤٠٪.

وإلى نص الحوار..

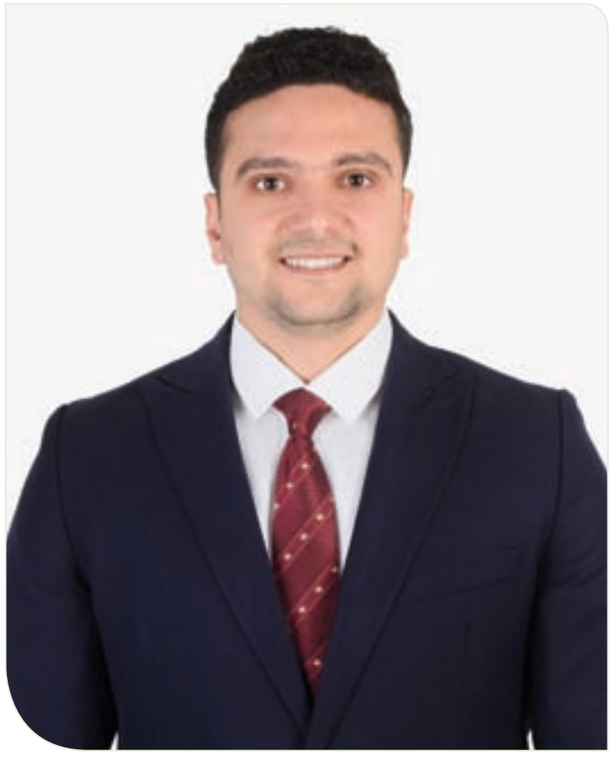

كيف ترى سيناريو المشهد الاقتصادي العالمي بعد إعلان هدنة الحرب الأمريكية الإيرانية لمدة أسبوعين؟

مع إعلان التهدئة، شهدت أسواق الطاقة تطورًا سريعًا وتأثيرًا مباشرًا، إذ انخفضت علاوة المخاطر بشكل واضح، وهو ما أدى بشكل مباشر إلى تراجع أسعار النفط بحوالي ١٤-١٥٪، لتصل من حوالي ١١٠ دولارات إلى نحو ٩٢ دولارًا للبرميل.

أرى أن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يكمن في إعادة فتح المنشآت النفطية بشكل كامل، والتي تمثل نحو ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي، مما يسهل زيادة المعروض في السوق.

إضافة إلى ذلك، كان هناك تخوف سابق من توقف أو تقليل الإنتاج في مصافي التكرير ومحطات الإنتاج في دول الخليج، وهو ما ساهم في تقييد المعروض، وتتلاشى تلك المخاوف في ظل الهدنة.

كيف تتأثر السوق المصرية بتبعات هدنة الحرب الأمريكية الإيرانية؟

أتوقع أن تنعكس التهدئة في تخفيف الضغط على فاتورة الاستيراد سواء للخام أو المنتجات البترولية أو الغاز، مما يعني أن فاتورة استيراد المواد البترولية في مصر خلال شهر أبريل ستشهد انخفاضًا كبيرًا مقارنة بشهر مارس، قد يصل إلى ٤٠٪ أو أكثر، بسبب انخفاض الأسعار على كل المستويات.

كما أن الفترة القادمة ستشهد ترتيبًا للأوراق والاتفاقيات مع ليبيا والكويت، خصوصًا بعد إعادة تشغيل الشحنات المتوقفة، وستعمل الوزارات المعنية على وضع خطط واضحة للفترة المقبلة.

كيف تقيّم تجربة الإغلاق المبكر للمحال التجارية ورفع سعر الكهرباء للقطاع التجاري.. ما أثر الإجراءات على قطاع الطاقة؟

تلك الإجراءات فعالة نسبيًا في إدارة الطلب على الطاقة على المدى القصير، حيث تستهدف تقليل الاستهلاك في ساعات الذروة التي تمثل العبء الأكبر على الشبكة. فالإغلاق المبكر يمكن أن يخفض استهلاك القطاع التجاري بنسبة تقديرية تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ في ساعات المساء، وهو ما ينعكس على خفض الأحمال القصوى بعدة آلاف من الميجاوات، خاصة أن القدرة المركبة في مصر تتجاوز ٥٩ ألف ميجاوات بينما يدور الحمل الأقصى حول ٣٣ إلى ٣٦ ألف ميجاوات، ما يمنح الشبكة هامش أمان، لكنه يظل حساسًا لزيادة الطلب في الصيف.

أما رفع أسعار الكهرباء للقطاع التجاري بنسبة قد تصل إلى ١٥٪ إلى ٢٥٪ في بعض الشرائح، فيؤدي إلى ترشيد الاستهلاك وتحسين الكفاءة وتقليل الهدر، كما يخفف الضغط على دعم الطاقة في الموازنة.

وأرى أن الأثر المباشر لهذه الإجراءات هو خفض استهلاك الوقود المستخدم في توليد الكهرباء، خاصة الغاز الطبيعي الذي يمثل نحو ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من مزيج التوليد، ما قد يوفر كميات تقدر بمئات الملايين من الأقدام المكعبة يوميًا في فترات الذروة، وبالتالي تقليل الحاجة للاستيراد أو إعادة توجيه الغاز لقطاعات أخرى.

ومع ذلك، فإن هذه السياسات تظل أدوات إدارة طلب وليست حلًا جذريًا، إذ قد يكون لها تأثير اقتصادي على الأنشطة التجارية في انخفاض ساعات التشغيل والإيرادات.

أتوقع انخفاض فاتورة استيراد مصر للبترول والغاز بنسبة تصل إلى 40 ٪

زيادة إنتاج «أوبك+» يغطي 2 ٪ فقط من العجز البالغ نحو 15 مليون برميل يوميًا

الإمدادات الليبية البالغة 41 ألف برميل يوميًا تقلل زمن النقل وتكلفة الشحن

تسريع التحول للطاقة المتجددة يقلل استهلاك الغاز ويوجهه للتصدير

كيف تقرأ توجه تحالف أوبك+ لزيادة الإنتاج؟

اتخذ تحالف أوبك+ هذا التوجه بعد تعطل نحو ١٢ إلى ١٥ مليون برميل يوميًا بما يقارب ١٥٪ من الإمدادات العالمية، وهو تحرك لإدارة السوق وليس كتعويض فعلي للنقص، إذ إن الزيادة المعلنة تبلغ حوالي ٢٠٦ آلاف برميل يوميًا فقط، وهو ما يعادل نحو ١,٣٧٪ من عجز قدره ١٥ مليون برميل يوميًا، أو نحو ١,٧٢٪ من عجز قدره ١٢ مليون برميل يوميًا، وهي نسب محدودة جدًا لا يمكنها إعادة التوازن للسوق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءًا من هذه الزيادة يظل نظريًا لأن بعض الدول الأعضاء لا تستطيع فعليًا رفع إنتاجها إلى مستويات الحصص المحددة بسبب قيود فنية واستثمارية.

أما الطاقة الإنتاجية الفائضة عالميًا فتقدر بحوالي ٤ ملايين برميل يوميًا، وتتركز بشكل أساسي في السعودية والإمارات، وحتى إذا استخدمت بالكامل فإنها تغطي فقط حوالي ٢٦,٧٪ من فجوة قدرها ١٥ مليون برميل يوميًا، أو نحو ٣٣,٣٪ من فجوة قدرها ١٢ مليون برميل يوميًا، هذا دون احتساب التحديات التشغيلية والزمن اللازم لرفع الإنتاج أو القيود اللوجستية المرتبطة بالنقل.

كيف سينعكس استيراد نحو ١٥ مليون برميل سنويًا من ليبيا على استقرار إمدادات الطاقة في مصر؟

سينعكس إيجابيًا على استقرار إمدادات الطاقة في مصر لكن بشكل جزئي وليس حاسمًا، إذ يعادل هذا الحجم حوالي ٤١ ألف برميل يوميًا، وهو رقم محدود إذا ما تمت مقارنته بإجمالي استهلاك مصر من المنتجات البترولية الذي يتجاوز مليون برميل يوميًا، أي أن الإمدادات الليبية تمثل تقريبًا ٤٪ من الاستهلاك اليومي، لكنها رغم ذلك ذات قيمة استراتيجية لأنها قادمة من مصدر قريب جغرافيًا، ما يقلل زمن النقل وتكلفة الشحن ويخفض المخاطر اللوجستية.

إلى أي مدى تسهم في زيادة الاستكشافات وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؟

الاتفاقيات الجديدة لاستكشاف الغاز، التي تتضمن رفع حصة الشريك الأجنبي وتقليل فترة استرداد التكاليف، تسهم بدرجة كبيرة في تحفيز الاستكشاف وتقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن على المدى المتوسط وليس الفوري؛ فخفض فترة الاسترداد مثلًا من حوالي ٧-٨ سنوات إلى نحو ٤-٥ سنوات يحسن بشكل مباشر العائد الداخلي للمشروعات ويزيد جاذبيتها الاستثمارية، كما أن رفع حصة الشريك الأجنبي يرفع التدفقات النقدية المتوقعة ويشجع الشركات على ضخ استثمارات إضافية في الحفر والاستكشاف، وهو ما قد يترجم إلى زيادة عدد الآبار الاستكشافية سنويًا بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ في حال استقرار البيئة التعاقدية.

وأرى أنه رقميًا، إذا نجحت هذه السياسات في إضافة إنتاج جديد يتراوح بين ٠,٥ إلى ١ مليار قدم مكعب يوميًا خلال ٣ إلى ٥ سنوات، فإن ذلك يمكن أن يغطي ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ من الفجوة الحالية المقدرة بين الإنتاج والاستهلاك، خاصة في ظل طلب محلي يقترب من ٦ إلى ٦,٥ مليار قدم مكعب يوميًا مقابل إنتاج أقل من ذلك.

ومع ذلك، يظل الأثر مرتبطًا بسرعة تنفيذ الاكتشافات وتحويلها إلى إنتاج، حيث إن دورة تطوير الحقول قد تستغرق من ٢ إلى ٤ سنوات، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات تمثل أداة فعالة لزيادة المعروض مستقبلًا وتحسين استدامة الإمدادات، لكنها لا تعالج بشكل كامل العجز الحالي في الأجل القصير، بل تقلله بشكل تدريجي مع دخول الاكتشافات الجديدة حيز الإنتاج.

هل تدفع هذه التطورات الحكومة لتسريع خطط التحول نحو الطاقة النظيفة؟

نعم، هذه التطورات تدفع الحكومة لتسريع خطط التحول نحو الطاقة النظيفة بشكل واضح، لأن ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري وزيادة تقلباته يرفعان تكلفة الاعتماد على الواردات ويضغطان على الموازنة. فكل زيادة قدرها ١٠ دولارات في سعر البرميل تضيف عبئًا يتجاوز مليار دولار سنويًا، وهو ما يعزز جدوى التوسع في مصادر مستقرة التكلفة مثل الشمس والرياح.

وحاليًا تستهدف مصر رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى نحو ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل مستوى حالي يقارب ٢٠٪ إلى ٢٢٪ من القدرة المركبة، ما يعني الحاجة إلى إضافة قدرات كبيرة خلال سنوات قليلة، خاصة أن الطلب على الكهرباء يتجاوز ١٦٠ إلى ١٧٠ تيراوات ساعة سنويًا.

فانخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح يجعلها تنافسية مقارنة بمحطات الغاز، خصوصًا مع تذبذب أسعار الغاز عالميًا.

وأرى أن تسريع التحول يقلل استهلاك الغاز محليًا ويوجهه إلى التصدير أو تقليل الاستيراد، ما يحسن ميزان المدفوعات. ومع ذلك يظل التنفيذ مرتبطًا بتوافر التمويل وتطوير شبكات النقل والتخزين وقدرة النظام الكهربائي على استيعاب نسب أعلى من الطاقة المتجددة، لكن في المجمل فإن هذه الأزمات تعمل كعامل تسريع قوي يدفع الدولة للتحرك بشكل أسرع نحو تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي.

حوار - مي رفاعي

يسري الشرقاوي: نأمل في وصول التبادل التجاري بين مصر وأوغندا لـ500 مليون دولار

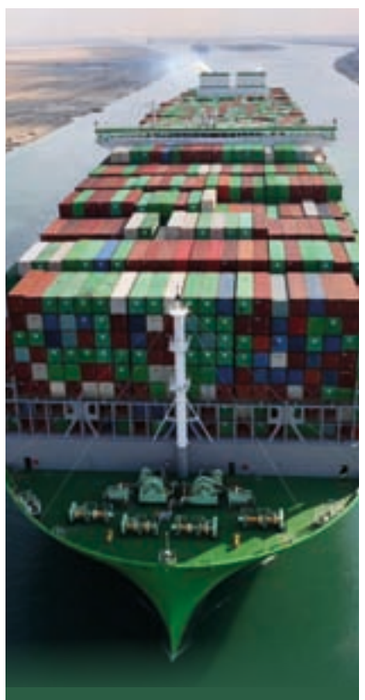

10 مليارات دولار فرصا استثمارية مطروحة أمام المستثمرين المصريين

قال الدكتور يسري الشرقاوي، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، إن التحركات المصرية الأخيرة في أوغندا تعكس مرحلة مهمة من تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين مشيرا إلى أن العلاقات المشتركة تشهد تطورا ملحوظا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

وأضاف في تصريحات لـ»عالم المال» أن هناك تنسيقا مستمرا على مدار أكثر من ثلاثة أشهر بين الجانبين المصري والأوغندي بمشاركة فعالة من مؤسسات حكومية وغرف تجارية وجهات استثمارية بالإضافة إلى حضور لافت من المجتمع الأوغندي وممثلي مجتمع الاعمال بما يعكس رغبة مشتركة في توسيع نطاق التعاون.

وأشار إلى أن السفارة الأوغندية في القاهرة تمثل نقطة اتصال مهمة في دعم العلاقات الثنائية بالإضافة إلى أطر التعاون الرسمية بين وزارتي الخارجية والتجارة في البلدين لافتا إلى أن الجهود المشتركة تمتد لتشمل متابعة مستمرة من المسؤولين المعنيين في الجانبين من أجل تسهيل حركة التجارة والاستثمار.

وأوضح أن الفعاليات الأخيرة شهدت حضورا تجاوز ٣٠٠ مشارك من مجتمع الأعمال المصري من بينهم أكثر من ٧٠٪من أعضاء الجمعية المهتمين بالعمل في شرق أفريقيا خاصة دول حوض النيل مؤكدا أن أوغندا تمثل ركيزة أساسية.

وتابع أن هناك أكثر من ٢١ مشروعا استثماريا تم استعراضها خلال اللقاءات جاهزة للتنفيذ في عدد من القطاعات من بينها الزراعة والطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والتحول الرقمي مشيرا إلى أن بعض هذه المشروعات تتضمن مكونات تمويلية حكومية وشراكات مع القطاع الخاص.

ولفت إلى أن حجم الفرص الاستثمارية المطروحة يتجاوز ١٠ مليارات دولار في مجالات متعددة موضحا أن أوغندا تمتلك مقومات مهمة تشمل الأراضي الزراعية والمياه والعمالة إلى جانب موقع جغرافي استراتيجي يربط بين عدد من دول شرق ووسط أفريقيا مثل جنوب السودان وبوروندي ورواندا.

وأكد الشرقاوي أن مكتب جمعية رجال الاعمال المصريين الأفارقة في كمبالا يمثل تجربة ناجحة في دعم التجارة والشحن والتسويق بين مصر ودول شرق أفريقيا مشيرا إلى أنه يعمل منذ سنوات كحلقة وصل فعالة وليس مجرد مكتب تنسيقي وحقق نجاحات وصفها ب»قصة نجاح» في هذا المجال.

كما أوضح أن الجانب الأوغندي أبدى تقديرا واضحا للدور المصري في دعم التنمية وبناء البنية التحتية مؤكدا أن هناك اهتماما بالاستفادة من التجربة المصرية في مجالات الاستثمار المباشر والتعاون الاقتصادي.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز مفهوم الشراكة الاستراتيجية والتكامل الاقتصادي في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية والتحديات المرتبطة بأمن الطاقة والغذاء والمياه معتبرا أن التوجه نحو أفريقيا أصبح ضرورة استراتيجية وليس خيارا.

وأكد أن حجم التبادل التجاري بين مصر وأوغندا شهد نموا ملحوظا مع وجود خطط لزيادته خلال الفترة المقبلة ونأمل أن يصل إلى رقم ٥٠٠ مليون دولار مع الجانب الأوغندي منهم ٣٥٠ صادر أمام ١٥٠ وارد من أوغندا.

علياء حسين

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

محمد الشيخ ممثل جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة في كمبالا وعضو مجلس إدارة الجالية المصرية بأوغندا:

الدولة الأوغندية أزالت جميع القيود أمام المستثمرين المصريين.. ومشروع خط الأنابيب يفتح فرصا واسعة

- قطاع التعدين ما زال ينتظر دخول الشركات المصرية الكبرى لاستغلال الفرص المتاحة
- المهندسون المصريون قادرون على قيادة مشروعات البترول العملاقة في أوغندا

- المؤتمر الاستثماري المقرر في أكتوبر يستهدف فتح شراكات حقيقية بين البلدين
- التحول الرقمي في أوغندا اختصر إجراءات تأسيس الشركات إلى عدة ساعات

كشف محمد الشيخ ممثل جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة في كمبالا العاصمة الأوغندية وعضو مجلس إدارة الجالية المصرية في أوغندا عن تطورات لافتة تشهدها بيئة الاستثمار في أوغندا مؤكدا أن التحول الرقمي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة أسهم في اختصار إجراءات تأسيس الشركات من أسابيع وشهور إلى ساعات معدودة وشدد في حوار خالص لعالم المال على أن الفرص الاستثمارية المطروحة داخل السوق الاوغندي ما زالت أكبر بكثير من حجم الاستثمارات الحالية

وإلى نص الحوار..

بحكم وجودك في كمبالا.. ما أبرز التغيرات التي لاحظتها مؤخرا في أوغندا؟

أبرز تحول شهدته خلال السنوات الخمس الأخيرة يتمثل في التحول إلى منظومة رقمية متكاملة للإجراءات الاستثمارية وهذا التحول سهل بشكل كبير عملية تأسيس الشركات إذ أصبح بإمكان المستثمر اليوم تأسيس شركته في دقائق معدودة والحصول في اليوم نفسه على الرقم الضريبي والرقم الجمركي اللازم للتعامل مع الجمارك كل هذه الإجراءات التي كانت تستغرق في السابق أسابيع وأحيانا تمتد إلى شهور أصبحت تنجز الان خلال ساعات وهو ما يعد أحد أهم العوامل التي أسهمت في تيسير وتحسين بيئة الاستثمار الأوغندية.

ما الجديد الذي يمكن أن يقدمه المؤتمر المقرر عقده في أوغندا خلال شهر أكتوبر المقبل ؟

أهم ما يمكن أن يقدمه المؤتمر المرتقب في أكتوبر المقبل هو فتح أبواب لشراكات حقيقية وفاعلة بين الشركات المصرية ونظيرتها الأوغندية الأمر الذي تحتاجه الدولتان بشكل كبير خاصة أن مصر تمتلك قدرات ضخمة من الخبرات ورؤوس الأموال في حين تتمتع أوغندا ببيئة خصبة وموارد طبيعية ومواد خام وفيرة كل المقومات والموارد متاحة ومن خلال التعاون بين الجانبين يمكن تحقيق نتائج قوية ومشروعات ذات قيمة مضافة كبيرة تخدم مصالح البلدين.

هل يمكن القول إن أوغندا أصبحت بالفعل مركزا جديدا لتحرك المستثمر المصري داخل شرق أفريقيا أم ما زالت الفرص غير مستغلة بالشكل الكافي؟

هناك بالفعل زيادة واضحة في حجم التحرك والاستثمارات المصرية داخل أوغندا خاصة خلال السنوات العشرة الأخيرة وذلك بالتزامن مع تطور العلاقات المصرية الأوغندية في مجال الأعمال لكن في الوقت نفسه ما زالت الفرص المطروحة أكبر بكثير من حجم الاستثمارات القائمة حاليا ويمكن القول إن حجم الأعمال الحالي قابل للزيادات ما يصل إلى ١٥٪ ضعفا مقارنة بالموجود الان فالسوق لا يزال يحمل فرصا واسعة غير مستغلة بالشكل الكافي.

ما أبرز المشروعات الاستراتيجية والموارد التي تجعل أوغندا اليوم واحدة من أهم وجهات الاستثمار؟

اليوم أوغندا تنفذ أطول خط أنابيب بترول على مستوى العالم وهناك استثمارات في جميع المجالات بحجم ضخم للغاية تشمل المعادن النفيسة والذهب والألماس والليثيوم والرخام والجرانيت.

ذكرت أطول أنبوب بترول في العالم.. كيف نستغل شيئا مثل هذا خاصة في الوقت الحرج والاضطرابات التي تحدث في مضيق هرمز؟

لابد من استغلال ذلك فنحن في مصر لدينا خبرات ضخمة للغاية في هذا المجال فالمهندسون المصريون كان لهم دور محوري في تأسيس وتدعم قطاع البترول الخليجي على المستوى الفني وبالتالي لدينا قدرة كبيرة على نقل هذه الخبرات إلى السوق الأوغندية وهو ما يمنحنا أولوية في كثير من المشروعات الضخمة المرتبطة بهذا الملف.

ما أكبر تحد يواجه المستثمر المصري حتى الان في أوغندا؟

أكبر تحد يتمثل في المعلومات الدقيقية والمعرفة الحقيقية بطبيعة السوق الأوغندية بخلاف ذلك فبقية الأمور أصبحت ميسرة فالشعب الأوغندي ودود ومرحب بكافة الاستثمارات كما أن البعثة الدبلوماسية المصرية تعمل في أوغندا منذ أكثر من ٢٠ و٢٥ عاما ما ساهم في وجود توارث للخبرات ففي السابق لم تكن هناك شركات مصرية كافية وبالتالي كان الدعم محدودا أما اليوم فالجالية المصرية في أوغندا أصبحت تقدم دعما مباشرا لكل الشركات والمستثمرين المصريين الموجودين هناك.

كيف تقيم نمو الشركات والاستثمارات المصرية في أوغندا خلال السنوات العشر الأخيرة.. وما خطة التوسع خلال الفترة المقبلة؟

عدد الشركات المصري العاملة في أوغندا خلال السنوات العشر الأخيرة تضاعف بشكل كبير وهناك رؤية واضحة لزيادة هذا العدد خاصة من خلال الفعاليات والمؤتمرات التي يتم تنظيمها وعلى رأسها الحدث المقرر عقد في أكتوبر المقبل والذي يستهدف تعريف الشركات المصري بالسوق الأوغندية وفتح المجال أمام توسع أكبر.

ما القطاعات التي نجح المستثمر المصري في اقتحامها في أوغندا؟

هناك عدد من القطاعات التي حقق فيها المستثمر المصري نجاحات واضحة فعلى سبيل المثال في قطاع الخدمات اللوجستية تعد شركة «أجوف لوجيستكس» وهي الشركة المصرية والعربية الوحيدة الموجودة في شرق أفريقيا وقد حققت نجاحا كبيرا وحازت على ثقة المستثمر الأوغندي والعميل المصري وكذلك الحكومة الأوغندية والكينية كما حقق المستثمر المصري نجاحات في قطاع الزراعة حيث توجد بالفعل المزرعة المصرية والمجزر المصري بالإضافة إلى عدد من المزارع المتخصصة في تصدير الخضروات والفاكهة فلضا عن مشروعات في مجال البن والشاي.

ما القطاعات التي لم يتمكن المستثمر المصري من دخولها في أوغندا؟

هناك عدد من القطاعات التي لم يتم دخولها بالشكل الكافي حتى الان وتأتي في مقدمتها قطاعات التعدين والتي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتوجه أكبر من الدولة فضلا عن ضرورة نزول الشرطات الكبرى إلى أرض الواقع لإجراء الدراسات والاختبارات اللازمة خاصة أن أوغندا تتمتع بخريطة واعدة في هذا المجال تشمل الفوسفات والحديد والنحاس والليثيوم والذهب وجميعها متوافرة بكميات وفيرة.

هل هناك قطاعات ما زالت مغلقة أمام المستثمر المصري في أوغندا رغم الحديث عن الانفتاح والحوافز المقدمة؟

في الوضع الحالي يمكن القول إن أوغندا أزالت تقريبا جميع القيود أمام المستثمر المصري وأصبح بإمكانه الدخول والمنافسة في مختلف القطاعات ويتبقى فقط اتخاذ خطوة المبادرة والانطلاق.

حوار علياء حسين

مصر توفر 18 ألف جيجاوات ضمن خطة موسعة لتعزيز الأمن الطاقي

تبحث وزارتا البترول والكهرباء كيفية تحقيق الأمن الطاقي خلال الفترة المقبلة، وذلك من خلال خطة محكمة لترشيد الاستهلاك، تسير عبر عدة محاور رئيسية، بحيث يصبح الترشيد ليس ظرفًا استثنائيًا، ولكن أسلوب حياة، تجنبًا لأي أزمات طاقة مستقبلية في ظل عدم استقرار الأوضاع بالمنطقة.

وكشفت وزارة الكهرباء عن أن خطة ترشيد الاستهلاك أثمرت عن نتائج غير مسبوقة، حيث تم خلال أسبوع رصد انخفاض في استهلاك الكهرباء، أسفر عن توفير بلغ ١٨ ألف جيجاوات ساعة، إلى جانب توفير ما يقارب ٣,٥ مليون متر مكعب من الوقود، وهو ما يعكس نجاح إجراءات الترشيد التي تم تطبيقها خلال الفترة الماضية، والتي تضمنت تنظيم الإضاءة في المحال التجارية والمباني الحكومية وخفض معدلات الاستهلاك غير الضروري، علاوة على قيام وزارة البترول بالعمل على زيادة الإنتاج المحلي من النفط والغاز.

وقال المهندس حافظ سلماوي، رئيس مرفق الكهرباء السابق، إن وزارة الكهرباء تسعى في كل الاتجاهات من أجل توفير الطاقة، خاصة بعد تراكم مديونيتها لوزارة البترول والثروة المعدنية، حيث قفزت مديونيتها لتتجاوز ٣٩٠ إلى ٤٣٠ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥ وبداية ٢٠٢٦، وهي ديون ناتجة عن عدم سداد فاتورة الغاز والمازوت المستخدم في تشغيل محطات الكهرباء، مما يشكل فجوة مالية كبيرة وتحديًا لقطاع الطاقة.

وأضاف أن الوزارة تحاول مناشدة المواطنين من خلال حملات توعوية لحثهم على ترشيد استهلاك الطاقة، خاصة مع قدوم الموسم الصيفي الذي يشهد معدلات استهلاك مرتفعة، عبر إطفاء لمبات الإضاءة غير المستخدمة، واستخدام أجهزة التكييف في أضيق الحدود، وضبط درجات الحرارة عند مستويات مناسبة مع تقليل ساعات التشغيل.

وأشار إلى أن خطة الترشيد لم تشمل المواطنين فقط، بل امتدت إلى جميع أجهزة الدولة والهيئات الحكومية، وتضمنت ضرورة الالتزام بتقليل الإضاءة داخل المباني الإدارية إلى الحد الأدنى اللازم، مع الاعتماد على الإضاءة الطبيعية خلال ساعات النهار، وغلق الأنوار غير الضرورية فور انتهاء ساعات العمل الرسمية، إلى جانب منع تشغيل الأجهزة كثيفة الاستهلاك داخل المكاتب مثل الغلايات والسخانات الكهربائية، والتشديد على فصل التيار الكهربائي عن الأجهزة والمكاتب عقب انتهاء العمل وعدم تركها في وضع الاستعداد.

كما تضمنت خطة الترشيد تحديد مواعيد صارمة لغلق المباني الإدارية في موعد أقصاه السادسة مساء، وعدم السماح باستمرار التشغيل إلا في حالات الضرورة، مع تنظيم استخدام السيارات الحكومية وتقليل معدلات التشغيل غير الضرورية، بما يسهم في خفض استهلاك الوقود والطاقة، إلى جانب تخصيص يوم الأحد من كل أسبوع للعمل عن بعد لتوفير استهلاك الطاقة في المباني الإدارية، وتخفيض إنارة أعمدة الطرق واللوحات الإعلانية.

وتابع سلماوي أن تطبيق إجراءات الترشيد أسهم في توفير ٤٧٠٠ جيجاوات ساعة يوميًا، وهو ما يؤكد أن البلاد تسير في الطريق الصحيح، مطالبًا بأن يصبح ترشيد استهلاك الطاقة نمط حياة وليس ظرفًا استثنائيًا وقت الأزمات فقط، مؤكدًا أن هناك حاجة إلى خفض الاستهلاك بدلا من التوسع في إنشاء محطات إضافية لتوليد الكهرباء، خاصة أن إجراءات الترشيد أدت إلى توفير ما يقارب ٦٠ مليون جنيه.

من جهته قال الدكتور جمال القليوبي، أستاذ هندسة البترول وخبير الطاقة، أن خطة ترشيد الاستهلاك تمثل أحد الحلول لتوفير الطاقة، لكنها لا تستطيع بمفردها تحقيق الأمن الطاقي، مشددًا على ضرورة أن تتزامن مع تطبيق الاستراتيجية الوطنية للطاقة التي تعتمد على تنويع مصادر الطاقة والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة.

وأشاد بجهود وزارة الكهرباء في مشروعات إنشاء المحطات الشمسية ومحطات الرياح، واستغلال منطقة جبل الجلالة ذات سرعات الرياح العالية في إقامة مشروعات الطاقة المتجددة، وبحث إمكانية دمج محطات الطاقة الشمسية داخل مشروعات طاقة الرياح الجارية حاليًا لتعظيم العوائد وخفض التكاليف وحسن إدارة الموارد الطبيعية، في إطار خطة الدولة للتنمية المستدامة والتحول الطاقي.

ولفت إلى أن المناطق المجاورة لجبل الجلالة تضم ثروة طبيعية يمكن استغلالها في توليد الطاقة من خلال الاستفادة من سرعات الرياح، مع ضرورة مراعاة مسارات شبكة نقل الكهرباء المقترحة للربط على الشبكة القومية، لافتًا إلى أن المشروعات الحالية للطاقة المتجددة تستهدف وصول نسبة مساهمتها إلى ٤٥٪ في مزيج الطاقة بحلول ٢٠٢٨.

وأكد أن هناك خطة موازية لتحسين كفاءة إنتاج الكهرباء وخفض استهلاك الوقود المستخدم، حيث انخفض متوسط استهلاك الوقود لإنتاج الكيلووات في الساعة من ١٨٠ جرامًا إلى أقل من ١٧٠ جرامًا، ما انعكس على رفع كفاءة التشغيل وتحقيق وفر إضافي في الطاقة، رغم زيادة الطلب بنسبة ٣,٣٪، مع انخفاض استهلاك الوقود المكافئ بنسبة ٢,٢٪.

ولفت إلى أن وزارة البترول والثروة المعدنية تسعى أيضًا إلى زيادة معدلات إنتاج النفط والغاز من خلال تشجيع الشركات الأجنبية على رفع معدلات الكشف والتنقيب.

شيرين نوار

حافظ سلماوي:

ترشيد الاستهلاك يجب أن يصبح نمط حياة

جمال القليوبي:

يجب تطبيق استراتيجية وطنية تعتمد على التنوع

شركة «المحاريث والهندسة».. قلعة صناعية تتبنى منهجا علميا وخططا طموحة

موازنة 2026ـ2027 تستهدف تعزيز الأداء ورفع كفاءة النشاط التشغيلي

تتواصل جهود شركة المحاريث والهندسة في تطوير أدائها، وتعزيز أنشطتها المختلفة، من خلال تبني منهج علمي وفكر تخطيطي، يسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة. وتأتي الموازنة التخطيطية الجديدة لتجسد هذا التوجه، حيث تعكس رؤية طموحة تستهدف دعم الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والتسويقية، بما يخدم الاقتصاد القومي ويرفع من كفاءة الأداء المؤسسي.

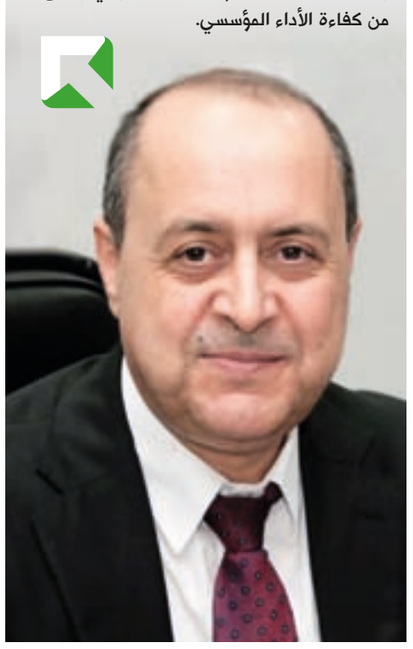
الكيميائي سعد محمد هلال، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

إيرادات النشاط المستهدفة تسجل 160 مليون جنيه خلال العام الحالي

وهناك الكثير من الشواهد والدلالات التي تتبلور معها الجهود والمساعي التي تبذلها شركة المحاريث والهندسة، من أجل إثراء الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والتسويقية، والنهوض بها لخدمة مقدرات الاقتصاد القومي، من خلال العمل وفق منهج علمي وفكر غير تقليدي في جميع محاور العمل، فضلًا عن الاستثمار الأمثل لجميع الموارد والمقومات المتاحة سواء البشرية المادية، الفنية بمفهومها الشامل والمتكامل.

اجتماع الجمعية العامة واعتماد الموازنة

ولترجمة دأب الإدارة وجهود العاملين، انعقدت الجمعية العامة للشركة لمناقشة واعتماد الموازنة التخطيطية للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، برئاسة الكيميائي سعد أبو المعاطي، رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، والكيميائي سعد محمد هلال، العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة للصناعات الكيماوية، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات وبحضور محمود أحمد سمير السقا، رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لشركة المحاريث والهندسة، والمحاسب حسين فتحي رمضان العضو المنتدب التنفيذي لشركة المحاريث والهندسة، والمحاسب خالد سيد عبد الجليل العضو المنتدب للشئون المالية والإدارية لمناقشة واعتماد الموازنة التخطيطية للشركة للعام المالي ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

تحليل الموازنة وأهم المؤشرات

بدأت وقائع الاجتماع بشرح وتحليل متكامل قدمه المحاسب حسين فتحي رمضان العضو المنتدب التنفيذي للشركة، لمشروع الموازنة التخطيطية والتي تم إعدادها في ضوء توجيهات الشركة القابضة للصناعات الكيماوية.

وفي ضوء متغيرات السوق المحلية والخارجية الذي يؤثر على مشتريات الشركة عن السلع المحلية والمستوردة، والتي تؤثر بدورها على مبيعات الشركة من تلك البضائع وتحقيق المستهدف.

وأضاف المحاسب حسين فتحي رمضان أن أهم المؤشرات التي تستهدفها الموازنة تتمثل في تقدير المبيعات طبقا لمتوسطات أرقام المبيعات عن الفترات السابقة، مع الأخذ في الاعتبار الاعتمادات المستندية التي تم تقديمها للبنوك، وجار فتحها.

وكذا الاعتمادات المطلوب فتحها خلال عام الموازنة، وفي هذا الإطار تبلغ خطة المبيعات المستهدفة لعام ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مبلغ ١٢٥ مليون جنيه مقابل موازنة معتمدة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ بمبلغ ١٠٤,٦ مليون جنيه، بنسبة تطوير ١١٩,٥٪ مقابل مبلغ ١,٤ مليون جنيه في العام السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

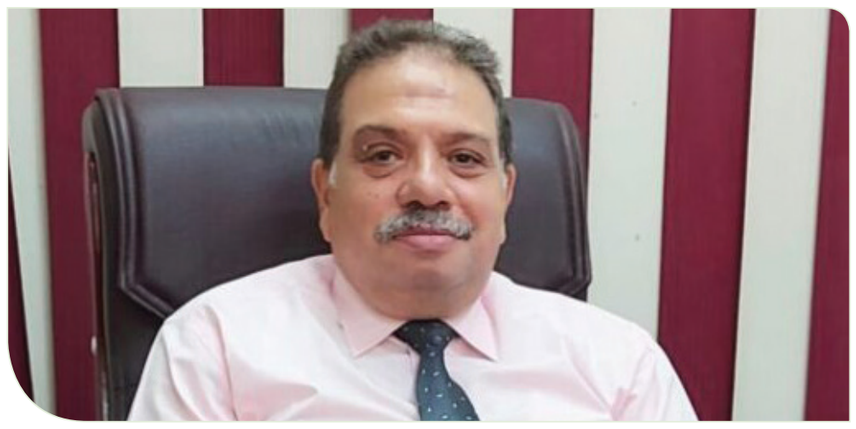
المحاسب حسين فتحي رمضان العضو المنتدب التنفيذي لشركة المحاريث والهندسة

مقارنة الأداء المالي تكشف ارتفاع مجمل الربح إلى 55.6 مليون جنيه

نمو المبيعات يتجاوز 119 % بدعم الاعتمادات المستندية

صافي الربح المستهدف يبلغ 6.5 مليون جنيه

تنوع الأنشطة وتعظيم الاستفادة من الإمكانيات

فضلا عن ذلك تبلغ خطة الخدمات المباعة المستهدفة لعام ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ٣٥ مليون جنيه، مقابل مبلغ ٥٦,٧ مليون جنيه في العام السابق ٢٠٢٥-٢٠٢٤ مقابل موازنة معتمدة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ بمبلغ ٤٠ مليون جنيه.

بالتوازي مع ذلك بلغت تكلفة إيرادات النشاط المستهدفة لعام ٢٠٢٦-٢٠٢٧ مبلغ ١٠٤,٤ مليون جنيه من إجمالي إيرادات النشاط، البالغة ١٦٠ مليون جنيه، بنسبة ٦٥,٢ ٪.

ويقدر مجمل الربح المستهدف لعام ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بمبلغ ٥٥,٦ مليون جنيه، مقابل موازنة معتمدة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مبلغ ٣٧,٥ مليون جنيه، بنسبة تطور ١٤٨ ٪ مقابل ١٥,٦ مليون جنيه في العام السابق.

وعلاوة على ما تقدم فقد استهدفت الموازنة تحقيق صافي ربح لعام الموازنة للعام ٢٠٢٦-٢٠٢٧ ٦,٥ مليون جنيه.

وأكد المحاسب حسين فتحي رمضان أنه في ظل السعي نحو زيادة القدرات التنافسية والحفاظ على الأصول، ضمن منظومة التطوير لجميع الأنشطة، فقد استهدفت الموازنة الاستثمارية للشركة عملية تجهيز وتأمين جميع المخازن الداخلية، والمباني الإدارية، بنظام الإطفاء التلقائي رشاشات مياه والغازات الخاملة وفى السياق ذاته ربط الموقع بالكامل بالإنذار الآلي اليدوي طبقا لتوصيات الإدارة العامة للحماية المدنية، وذلك لمخازن الشركة بمصر القديمة.

تنوع وتكامل الأنشطة التشغيلية

وأشار المحاسب حسين فتحي رمضان إلى أن أنشطة الشركة والخدمات التي تقدمها تتسم بالتنوع والتكامل للوفاء بجميع المتطلبات، ويتمثل ذلك في الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، بالإضافة إلى خدمة ما بعد البيع وصيانة السيارات والجرارات بورش الشركة بالقاهرة والإسكندرية.

وبجانب ذلك الاستيراد والتصدير لحساب الغير، وتوفير احتياجات السوق من السلع الهندسية والمعدنية المتنوعة، مثل الجرارات الزراعية الجرارات الصينية ذات القدرات المختلفة، والجرار الهندي ذي القدرات المتنوعة، والمعدات الزراعية بأنواعها، والمولدات الكهربائية بأنواعها، والأوناش الكهربائية بأنواعها، والطلمبات ومجموعات رفع المياه، وضواغط الهواء، والسيور بأنواعها المختلفة، والكيماويات، ومهمات المصانع، والعدد اليدوية.

وكذبك ماكينات اللحام الكهربائية مختلفة القدرات، مع شراء وبيع إطارات الكاوتشوك جميع المقاسات، وتوريد مواسير الزهر المرن لشركة مياه الشرب والصرف بجميع أنحاء الجمهورية، وخدمات الاستيراد والتصدير للشركة وللغير، وأخيرا تسويق جميع منتجات الشركة الشقيقة، وذلك من خلال منافذ البيع المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

العنصر البشرى قاطرة النمو

وأوضح المحاسب حسين فتحي أن الشركة تضع في طليعة اهتماماتها الاستثمار الأمثل للعنصر البشري باعتباره قاطرة النمو، وذلك من خلال الحرص على صقل خبراته وإكسابه المزيد من المهارات، لتحسين معدلات أدائه.

وفي نهاية الاجتماع أعرب المحاسب حسين فتحي رمضان عن تقديره العميق لجهود ودفعات الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، لدفع مقدرات الشركة، كما قدم الشكر لجموع العاملين، مشيدًا بالدور الرقابي المستنير للجهاز المركزي للمحاسبات.

السفير حاتم رسلان السفير المتجول لدولة جامبيا ومدير مكتب الاتصال في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة يونايتد براذرز للصناعات الهندسية لـ« عالم المال »:

توقعات بزيادة 50 % في التصدير إلى أفريقيا بفضل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية

الطرح في البورصة والشراكات الاستراتيجية خيارات مستقبلية مرتبطة بالحوكمة القوية

شراكات القطاعين العام والخاص مفتاح التوسع في مشروعات البنية التحتية الأفريقية

أكد السفير حاتم رسلان السفير المتجول لدولة جامبيا ومدير مكتب الاتصال في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة يونايتد براذرز للصناعات الهندسية أن التوجه نحو الأسواق الأفريقية لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة استراتيجية أمام المستثمر المصري.

وكشف في حوار خاص لعالم المال عن ملامح خطط المجموعة في غرب أفريقيا وحجم الاستثمارات التي تم ضخها في مشروع «سيلتال» بالسنغال بالإضافة إلى مستهدفات رفع الصادرات إلى ٥٠٪ خلال الفترة المقبلة كما تطرق إلى أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في أفريقيا، وإلى نص الحوار..

في البداية.. تعد سيادتكم نموذجا غير تقليدي لرجل أعمال مصري أصبح سفيرا لدولة أفريقية فكيف بدأت هذه الرحلة؟

بدأت الرحلة عام ١٩٩٦ بزيارة سياحية إلى جامبيا تزامنا مع دراستي في إنجلترا وكانت تلك الزيارة نقطة تحول خاصة أن والدي كان قد بدأ نشاطا تجاريا هناك منذ أوائل التسعينات ومع تكرار الزيارات بدأت أشارك في العمل بشكل تدريجي إلى أن اتخذت قرارا استراتيجيا في ٢٠٠١ بالاستقرار في جامبيا واستكمال دراستي هناك وهو ما منحني فهما أعمق لطبيعة السوق وخلال هذه الفترة حصلت الأسرة على الجنسية الجامبية في ١٩٩٨ وفقا للقوانين المنظمة آنذاك ثم تدرجت الرحلة من التواجد التعليمي إلى العملي حتى تم تعييني قنصلا فخريا في ٢٠١٥ ثم سفيراً متجولا في ٢٠١٨.

ما الذي جعل جامبيا تحديدا وجهة لاستثمارات العائلة رغم النظرة التقليدية للمخاطر في أفريقيا؟

اختيار جامبيا جاء في البداية بالصدفة لكنه كان مدروسا بشكل كبير، ففي التسعينيات من القرن الماضي كانت تمثل مركزا تجاريا مهما لدول غرب أفريقيا، أشبه بنموذج المناطق الحرة حيث كانت الرسوم الجمركية تكاد تكون منعدمة وبالطبع هذا الوضع جعلها بوابة للتصدير إلى دول مجاورة مثل السنغال ومالي وغينيا وبالتالي لم يكن الاستثمار موجها للسوق المحلي فقط بل لسوق إقليمي أوسع وهو ما ساهم في قوة النشاط التجاري في تلك الفترة.

وما أبرز التسهيلات الاستثمارية التي تقدمها جامبيا للمستثمرين؟

أبرز التسهيلات تتركز في القطاعين الزراعي والسياحي فبعد جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية أدركت الدول الأفريقية أهمية تأمين سلاسل الإمداد خاصة في ما يتعلق بالغذاء، لذلك أصبح هناك دعم واضح للاستثمارات الزراعية سواء من خلال الدولة أو عبر صناديق تمويل توفر برامج تمويل ميسرة للمشروعات الجادة إلى جانب حوافز وتشجيع مباشر للمستثمرين في هذا القطاع، أما القطاع السياحي فلا يزال يحمل فرصا كبيرة خاصة في ظل وجود نقص في عدد الفنادق والغرف الفندقية مقارنة بالطلب المتوقع ما يجعله من القطاعات الواعدة التي تدر عملة أجنبية لدولة بحجم جامبيا لذلك الزراعة والسياحة هما الأكثر جاهزية حاليا لتحقيق عوائد مستقرة وامنة للمستثمرين.

التصنيع في أفريقيا فرصة واعدة لمواجهة البطالة وتقليل الهجرة غير الشرعية

هل ترى إمكانية تكرار تجربة جامبيا في دول أفريقية أخرى؟

بالتأكيد فالمجموعة لديها بالفعل تواجد في عدد من الدول الأفريقية وإن كان النشاط الرسمي الأبرز حاليا في جامبيا، لكننا نعمل منذ سنوات طويلة في غرب أفريقيا خاصة منذ التسعينيات ولدينا استثمارات في السنغال من أبرزها مشروع صناعي كبير من المقرر أن نفتتحه خلال العام الجاري تحت اسم «سيلتال»، كما نمتلك استثمارات في موريتانيا وغينيا بيساو وغيرها من دول المنطقة مع توسع تدريجي قائم على دراسة دقيقة لكل مشروع قبل التنفيذ وليس مجرد توسع سريع.

بخصوص توسعات مشروع «سيلتال» في السنغال.. هل يمثل ذلك بداية لخطة أوسع في أفريقيا؟

بالفعل هناك توجه أفريقي متنام لتعزيز التكامل الاقتصادي داخل القارة بحيث يتم الاعتماد على المنتجات الأفريقية بدلا من الاستيراد من خارجها، سواء من آسيا أو أوروبا وجاء مشروع «سيلتال» في السنغال نتيجة غياب اتفاقيات تجارية مباشرة بين مصر وبعض دول تجمع الإيكواس ما يفرض أعباء جمركية تجعل المنافسة مع المنتجات الآسيوية صعبة لذلك كان الهدف من إنشاء المصنع داخل السنغال هو الاستفادة من المزايا التصديرية داخل دول غرب أفريقيا بالإضافة إلى نقل الخبرات الفنية والهندسية المصرية بما يساهم في بناء كوادر محلية قادرة على استكمال مسار الصناعة مستقبلا.

وما الأسواق الرئيسية المستهدفة لزيادة التصدير من ٣٠٪ إلى ٣٥٪؟

تركز الخطة بشكل أساسي على الأسواق الأفريقية القريبة وعلى رأسها ليبيا والسودان وزيمبابوي باعتبارها من الأسواق التي تشهد طلبا متزايدا.

ما النسبة التي تستهدفون الوصول إليها في التصدير خلال الفترة المقبلة؟

نطمح إلى رفع نسبة التصدير إلى ٥٠٪ خلال الفترة المقبلة مستفيدين من التحولات في سلاسل الإمداد العالمية حيث أصبحت مصر مؤهلة لتكون بديلا تنافسيا لبعض الأسواق الآسيوية خاصة الصين في التصدير إلى أفريقيا.

هل هناك تفكير في الطرح بالبورصة أو الدخول في شراكة استراتيجية مستقبلا؟

نعم الطرح في البورصة أو الدخول في شراكة استراتيجية من الخيارات المطروحة مستقبلا، خاصة في ظل توجه عالمي نحو التكتلات الاقتصادية لكن تنفيذ هذه الخطوة مرتبط بتوقيت مناسب يضمن وجود قيمة مضافة حقيقية للشركة بالإضافة إلى تطبيق معايير حوكمة قوية تواكب متطلبات هذا النوع من التحولات.

ما أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في أفريقيا من وجهة نظرك؟

تختلف التحديات من دولة إلى أخرى داخل القارة الأفريقية لكن الصورة الذهنية السائدة عن القارة باعتبارها بيئة مليئة بالمخاطر ليست دقيقة بالكامل، ومن أبرز التحديات يتمثل في نقص البيانات والمعلومات الدقيقة عن الأسواق، كما تمثل مسافات النقل وارتفاع تكاليف الشحن تحديا إضافيا إلى جانب تفاوت مستويات البنية التحتية بين دولة وأخرى ومع ذلك فإن هذه التحديات ترتبط غالبا بأسواق ما زالت في مرحلة النمو وهو ما يجعلها أيضا أسواقا واعدة مليئة بالفرص وفي النهاية يظل التعامل مع هذه التحديات جزءا طبيعيا من عمل أي مستثمر ولا يشكل عائقا أمام التوسع في القارة.

مشروع "سيلتال" بالسنغال خطوة لتعزيز التصنيع داخل أسواق غرب القارة

وما الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا الاتجاه؟

في جامبيا تحديدا هناك ترحيب كبير بالشراكات بين القطاعين العام والخاص مع وجود أطر تنظيمية واضحة تتيح هذا النوع من التعاون كما توجد برامج رسمية منشورة عبر وزارة المالية تتيح فرص الشراكة في مختلف القطاعات بما في ذلك المقاولات والبنية التحتية ونحتاج إلى دخول الشركات المقاولات المصرية خاصة انه قطاع مهم للغاية في ظل حاجة العديد من الدول الأفريقية إلى التوسع العمراني فمعظم هذه الدول تشهد معدلات بناء مرتفعة ما يجعلها أسواقا نشطة لمواد البناء والمشروعات الإنشائية وتطبق بعض الدول آليات حديثة لتسريع تنفيذ المشروعات، مثل نماذج الشراكة PPP بما يسهم في تحسين كفاءة الاستثمار وتسهيل الإجراءات.

هل نحن بحاجة إلى صناديق استثمار لدعم التوسع في أفريقيا أو داخل مصر؟

بالتأكيد صناديق الاستثمار تلعب دورا مهما في فترات الأزمات نظرا لقدرتها على اتخاذ قرارات سريعة واغتنام الفرص لذلك فإن التوسع في إنشاء صناديق استثمار متخصصة خاصة الموجهة نحو أفريقيا يمكن أن يكون له دور كبير في دعم حركة الاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

ما الذي تحتاجه المرحلة المقبلة من وزير الاستثمار أو وزير الصناعة؟

المرحلة المقبلة تحتاج بشكل أساسي إلى التركيز على تعميق الصناعة وبخاصة الصناعات المغذية فالفكرة هنا أننا إذا تحدثنا عن سيلتال فنحن ننتج ٦٠٪ محليا بينما نضطر لاستيراد ٤٠٪ من الخارج وفي أحيان كثيرة قد يتسبب مكون واحد مستورد في تعطيل مصنع بالكامل وإذا نجحنا في توطين هذه الصناعات المغذية سنقلل الاعتماد على الاستيراد من دول مثل الصين أو الهند أو أوروبا وسنصبح أكثر قدرة على إدارة الصناعة محليا بشكل مستقل وأكثر استقرارا.

كيف ترى تأثير التحديات الإقليمية وأزمات سلاسل الإمداد على القطاع الصناعي؟

التحديات الإقليمية اليوم تجعل مسألة سلاسل الإمداد مصدر قلق دائم خصوصا بعد تجربة كورونا التي شهدنا خلالها توقفا شبه كامل في بعض الصناعات بسبب تعطل الإمدادات خاصة أن لمصنع بطبيعته يختلف عن النشاط التجاري لأنه لا يعتمد على تدوير رأس المال فقط بل على استمرار الإنتاج بشكل يومي لذلك فإن أي اضطراب في سلاسل الإمداد ينعكس بشكل مباشر على التشغيل وهو من أصعب التحديات التي تواجه الصناعة حاليا.

هل يمثل سعر الصرف حاليا تحديا أمام المصنعين ورجال الأعمال؟

بالتأكيد لأن نسبة كبيرة من مدخلات الإنتاج تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ يتم استيرادها من الخارج ما يجعلها مرتبطة بسعر الصرف بشكل مباشر حتى المكونات المحلية أحيانا تتضمن عناصر مستوردة وبالتالي فإن أي ارتفاع في الدولار ينعكس على التكلفة النهائية لكن المطمئن أن الدولار موجود في مصر كون ان سعره أعلى افضل بكثير من عدم توافره في البنوك وفي كل الأحوال يظل الحل في تعميق الصناعة المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

حوار ـ علياء حسين

ارتفاع الدولار يضغط على التكلفة والحل في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد

صناديق الاستثمار ضرورة لتسريع التوسع في أفريقيا واغتنام فرص المشروعات

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews